الصراع البريطاني الفرنسي الأمريكي السوفيتي على القرن الإفريقي
(دراسة تاريخية)

حسين سالم أبوشويشة باكير
أستاذ مساعد بقسم التاريخ / كلية التربية الزهراء / جامعة الجفارة
Hussber1965@gmail.com

ملخص البحث

يُعد القرن الإفريقي منطقة ذات أهمية استراتيجية واقتصادية كبيرة بسبب موقعه الجغرافي المميز، الذي يتحكم في ممرات بحرية حيوية مثل مضيق باب المندب والبحر الأحمر. جذب هذا الموقع اهتمام القوى الاستعمارية مثل بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي، مما أدى إلى صراعات محلية ودولية للسيطرة على المنطقة. تضمنت هذه الصراعات جوانب عسكرية واقتصادية وسياسية، حيث سعت هذه القوى إلى تعزيز نفوذها عبر إنشاء قواعد عسكرية وتوقيع اتفاقيات تجارية ودعم أنظمة حكم موالية.

و قد ركز البحث على الصراع بين القوى الاستعمارية في القرن الإفريقي، مع تحليل السياسات والأساليب التي اتبعتها هذه القوى للسيطرة على المنطقة. شملت الدراسة أيضًا تأثير هذا الصراع على دول القرن الإفريقي مثل الصومال وإثيوبيا وإريتريا وجيبوتي، بالإضافة إلى الدور المصري في المنطقة.

الكلمات المفتاحية :

القرن الإفريقي ، الصراع الدولي ، الجغرافيا السياسية ، مضيق باب المندب ، القواعد العسكرية

Abstract

The Horn of Africa is a region of great strategic and economic importance due to its distinctive geographical location, which controls vital maritime passages such as the Bab el-Mandeb Strait and the Red Sea. This position attracted the attention of colonial powers like Britain, France, the United States, and the Soviet Union, leading to local and international conflicts over dominance in the region. These conflicts encompassed military, economic, and political dimensions, as these powers sought to expand their influence through the establishment of military bases, the signing of trade agreements, and the support of allied regimes.

The study focused on the struggle between colonial powers in the Horn of Africa, analyzing the policies and strategies they employed to control the region. It also examined the impact of this conflict on Horn of Africa nations such as Somalia, Ethiopia, Eritrea, and Djibouti, in addition to Egypt's role in the region.

المقدمــــــــــة :

شَرف الله العَرب و الأفارقه بموقعهم الجغرافي المُميز ،الذي مَنحهم الصفة الاستراتيجية العظيمة ، المليئة بالأمجاد والحضارات التي أغنت العالم علماً وحضارة وثقافة, وبحرها ـ'البحر الأحمر يُعد من أهم بحار العالم، لو استغل الاستغلال الأمثل لجعل دوله ذات حظوة كبيرة ، ونالت احترام دول العالم كبيرها وصغيرها ، ولكن ضعف هذه الدول جعلها تقع في حوزة واهتمام الدول الاستعمارية التي تسعى للسيطرة على المناطق ذات الأهمية الاستراتيجية ، وقد اهتمت الدول ذات الطابع الاستعماري بالنواحي الاقتصادية والعسكرية والاستراتيجية ، رغم التطور الصناعي والتقني المُتمثل في الطائرات والسُفن وأجهزة الاتصالات والمُراقبة عبر الأقمار الصناعية مع التطور التكنولوجي العسكري وما يتمتع به كل ذلك من سرعة في الوصول للردّع أو جمع المعلومات ، مما يجعلها في استغناء عن تلك المواقع، ولكن ما تزال هذه المواقع تحتفظ بأهميتها .

لاشك أن هذه المُتغيرات دفعت إلى تَعاظُم الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية للقَرن الإفريقي خاصة والبحر الأحمر عامة ، هذا الأمر أدى إلى تكالب القوى العظمى الدولية على المنطقة ، كلّ حسب جهوده السياسية ونشاطه الدبلوماسي وما يُمارسه من ضغوط سياسية على دول القرن الإفريقي, أو ما يقدمه من مُساعدات إنسانية أو عسكرية ، مما أسهم في دخول دوله في مُنزلق الاستغلال المتنوع ، ابتدأ بموانيها ثم مَنحها ميزات اقتصادية إلى أن وصل الأمر إلى منحها قواعد عسكرية بحرية في عَددّ من الجُزر التي يَبلغ عددها حوالي 382 جزيرة على الساحل الشرقي لإفريقيا ، يرافقها إنشاء قواعد جوية .

شكل القَرن الإفريقي مصالح مُتشابكة جعلتهُ ساحة لسلسلة من النزاعات المَحلية والدولية التي تَدخلت لفرض الهيمنة الاستعمارية التي اعتمدت على قوتها العَسكرية التي استخدمتها للسَيطرة على المَمرات والسواحل البحرية سواء في المُحيط الهندي أو البحر الأحمر، وتاريخ المنطقة حافل بكثير من الغزوات الاستعمارية ، من الغزو الفارسي والروماني والإغريقي والعُثماني والهولندي والإسباني والحبشي والبريطاني والفرنسي والإيطالي والأمريكي والسوفيتي والصهيوني، خاصة بَعدّ الحَرب العالمية الثانية التي على إثرها اشتد النزاع حول المناطق الاستراتيجية حول العالم التي من ضمنها القَرن الإفريقي ، وهذا الصراع اشتدّ بين الولايات المُتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، فالولايات المُتحدة الأمريكية التي أرادت إثبات وجودها، رفعاً للرَوح المعنوية وإعادة هيبتها إثر هزيمتها في فَيتنام ، هيأت قوتها للوقوف أمام الاتحاد السوفيتي الذي يَرغب في الدخول للقارة الإفريقية ، وقد رَسم طريقة دخوله في خطين: الأول ـ الحُصول على نقاط استراتيجية واقتصادية تُمكنه من إحراز تَقدم ، والثاني ـ مُناصرة شُعوب القارة ضَدّ الهيمنة الغربية وما تُمارسه في القارة الإفريقية .

اعتبرت الدول الاستعمارية القَرن الإفريقي سُوقاً تجارياً واعداً لأسباب عدة منها ، التزايد السُكاني السَريع الذي يُقدر بحوالي 250 مليون نسمة، فضلاً عن المُقومات التي تَمتلكها المنطقة وهى مُقومات اقتصادية مُتمثلة في الزراعة ومَواردْ وثروات طبيعية وسَمكية مُتنوعة تُقدر بحوالي (300) نَوع من الأسَماك ، والتي تُمثل غذاء لشُعوب الدول الاستعمارية ، بالإضافة إلى ذلك تَمتلك المَنطقة حيوانات مُرجانية والإسفنج وجميعها يُسهم في إنشاء صَناعات مُتعددة على سواحل القَرن الإفريقي إضافة إلى المَوارد النفطية ومُساهمات أُخرى تَشمل وفرة اليَدّ العاملة رخيصة الأجر، كذلك سُرعة تَسويق المُنتجات ونقلها عَبر الموانئ المُتعددة .

لاشَك أن المُتتبع للقَرن الإفريقي يلاحظ اشتداد الصَراع الدولي على القَرن الإفريقي، خُصوصاً أثناء الهَيمنة الأمريكية على قرارات ومُخرجات الأمم المُتحدة التي أصبحت عَند كثير من الدول قَرارات غير فَاعلة ولم تَمكنْ الدول من السَيطرة على مُقدراتها رُغم أن الرئيس الأمريكي "ولسون" بَعد انتهاء الحَرب العالمية الأولى عام 1918م ، فرض على الدول المَهزومة وفق مُعاهدة فرساي وفي أحد بنودها الأربعة عشر وما نَطق به المَبدأ الثاني عشر والمُتعلق بَمبدأ الحُريات للقَوميات الخاضعة للدول خاصة العُثمانية وقد تَبنت حُكومة "ولسون" مبدأ حَلّ المَشاكل وخُصصت لجنة لذلك ، لكن ذلك ولَدّ مَخاوف على المَصالح الاقتصادية والسياسية مَما دفع هذه الدول إلى اتباع سياسة المُخالفة لكل المَبادئ ، كل ذلك شَجع الدول الاستعمارية على السَيطرة وخَلق صَراعات ، الكثير منها مُفتعل لغَرض التَدخل والسَيطرة بَلّ والهيمنة الكاملة ، من هُنا تَبدأ السَيطرة الفَعلية والحَديثة وبطريقة تَختلف عن

سيطرة العُهود السَابقة حيث برز على السطح مُصطلح الدولة المَانحة التي شَملت في تدخلها كافة المُستويات الاقتصادية والسياسية والعسكرية, بل تَطور إلى حَدّ تَدافع هذه الدول وبَعُجالة لغَرض التَدخل الفاضح، مُعتمدة على القوة العَسكرية المُتواجدة قريباً من هذه الدَول بدافع تَهديد المَصالح الاستراتيجية، كما بَادرت الدول الاستعمارية بتأسيس مُؤسسات خَدمية تَعمل من خَلالها .

والمُتتبع للشأن الإفريقي يرى أن هذه المُؤسسات تَعمل بحرفية مُعتمدة على الدَعمّ الإعلامي الذي يُسميها "مؤسسات تعزيز السَلّم والأمن" وإيجاد شَراكة مع دول القَرن الإفريقي وبَرعاية الأمم المُتحدة مع مُطالبتها من السياسيين تَذلّيل كل الصُعوبات بوضع سَياسات وإجراءات تنظيمية للحَيلولة دُون وُقوع حَروب أو خلافات دَاخل دول القَرن الإفريقي وعُموم إفريقيا ، أما الجانب الخَفي لعملها فهو العمل على إشعال الحُروب والصَراعات والخَلافات والتَشجيع عليها، وهذه السياسة ما زالت مُتبعة إلى يومنا هذا .

مَوضوُع الدراسة :

صراع القوى الدولية الاستعمارية على القَرن الإفريقي: بريطانيا وفرنسا والولايات المُتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي.

بَعدّ بيان الموضوع وأسبابه وأبعاده قَسم الباحث البحث إلى عدة فقرات تستغرق موضوع البحث وهَدفه ، من ذلك ربط الأحداث التي شَهدتها دول القَرن الإفريقي ، وشَمل البحث المُقدمة وهي ما نحن بصدده من بيان مُختصر للسياسات والنوايا الاستعمارية وما مَارسته على دول القَرن الإفريقي التي اتفقت على السَيطرة على البوابات الرئيسية في العالم التي تُمثل مَنطقة القَرن الإفريقي، إحداها التي تَمتدّ من مَضيق باب المَندب جُنوباً إلى السَويس في الشمال ، وخَليج تيران في الشرق إلى جوبال في الغرب ، والقارئ سَوف يَستشف ذلك من خلال الاطلاع على ما يَحملهُ البَحث من أحداث ووقائع شَهدتها مَنطقة القَرن الإفريقي والصَراع القَائم بين الدول الكُبرى ، على المَواقع الاستراتيجية ذات الميزات الاستراتيجية مما جَعلها تَدخل ضَمن قائمة صَراع الدول الكبرى فيما بَينها ولا تَسمح أن تكون هذه الأماكن مَملوكه لأي قوة أخرى غيرها, كما أفرد البحث حيزاً لذكر علاقات دول القَرن مع بَعضها البَعض وذكر بَعض الحُروب التي دَخلتها ونتائج هذه الصَراعات في موضوع الصَراع والخَلاف بين دول القَرن الإفريقي، كما أفرد جَانباً للوُجود المَصري السياسي والاقتصادي والعَسكري الاستراتيجي الذي يَعودْ إلى عَهدّ الفراعنة وعَلاقة مصر بالقَرن الإفريقي .

أما الجانب الأهم في هذا البَحث فهو الذي يَتحدث عن الصراع الدولي المُتمثل في بريطانيا وفرنسا والولايات المُتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وهم الأكثر اهتماماً بالقَرن الإفريقي وتنافسهم على القَرن الإفريقي وادعائهم برعاية مَصالحهم الاقتصادية والاستراتيجية وما اتبعته تلك الدول مَن سياسات وإجراءات خُصوصاً الولايات المُتحدة الأمريكية ونواياها تَجاه مَنطقة القَرن الإفريقي والعَربي الهَادف إلى انصهار دولة العدو الصهيوني مع الدول العربية ، كما أفرد البحث جانباً من السياسة البريطانية وما قامت به من إجراءات سياسية وعسكرية داخل دول القَرن الإفريقي التي بدأت تَستقبل أنواعا من التَموين ، كما عَالج البَحث الوُجود الفَرنسي والاتحاد السوفيتي وسياساتهم في القَرن الإفريقي و الإجراءات التي اتَبعتها في هذا الصراع .

حَاول الباحث إشراك بعض الدول الإقليمية والتي لها حُضور سياسي وعَسكري واقتصادي قَديم ولها تأثير على الأمن والاستقرار في القَرن الإفريقي ، وهو ما دَفع دول القَرن للبَحث عن ولاءات وحُلفاء سياسيين واقتصاديين مع دول إقليمية ودولية، في وقت تَشهدّ دول عربية صراعاً مع الكيان الصهيوني فضلاً عن صراع مَصر مع السودان وعلى فترات مُتفاوتة كذلك مع السعودية ، أيضاً تَأثير الصَراع الصومالي الإثيَوبي والصَراع اليَمني الإرتيري والإرتيري الجيبوتي والإرتيري الأثيوبي .

مَكنت الهَفوات السَياسية والاقتصادية لسَاسة دول القَرن الأفريقي مَنح الفُرصة للدّول الأجنبية من تأسيس مَراكز تَنصت وتَجسس على دول القَرن وعلى باب المَندّب كما أسهمت هذه الهَفوات في تَشكيل فكر سياسي يَنتمي للمَدارس الرأسمالية والمَاركسية .

أما المَنهج الذي اتَبعهُ البَاحث في هذه الدراسة مُستفيدا بما وَقع بَيده من مَعلومات تَخص موضوع الدراسة ن وما فرضته من حتمية الدراسة السَردّية الوصفية مع الانفراد في بعض المَواضع باتّباع المَنهج التَحليلي لتوضيح النَوايا من هذه السياسات المُتبعة تَجاه دول القَرن الإفريقي ، التي تَسعى للتَعْمق داخل هذه الدول ، كما يُذكر ما خَلفته تَلك السياسات من آثار سَلبية خُصوصاً استفحال الصراعات بين دوله والنزاع بين القبائل الذي وَلدّ عَدّم الثقة بين أطراف الصَراع .

لاشَك أن الدراسة تَعرضت لذكر بَعض المُعاهدات وما نصت عَلية من حُلول مع ذكر مُشاركة مُنظمة الوحَدة الأفريقية في هذه المَواقف السياسية ، وأنهى الباحث مَوضوع الدراسة بخاتمة كشفت عن بعض النوايا الاستعمارية تَجاه القَرن الإفريقي بعد انحصار الصَراع بين القوتين العَظِمَتين الولايات المُتحدة الأمريكية التي جعلت وُجودها في القَرن الإفريقي ضَمن أولويات سياستها الخارجية وتَدارك الهزيمة التي مُنيت بها في فيتنام والاتحاد السوفيتي الذي يَرغب في طَرد النَفوذ الأوروبي والأمريكي من القَرن الإفريقي مع الاستحواذ على مَصادر الطاقة والمَواد الخَام والمَوقع الاستراتيجي والتَحكم في المَعابر المَائية ، تَلك تأتي ضَمن أساسيات السياسة الخارجية للاتحاد السوفيتي كما تَضمن البَحث قائمة بالمَراجع التي اعَتمدت عليها هذه الدراسة .

أولاً ـ الصَراع والخَلاف بين دُول القَرن الإفريقي:

مُنذ أن وطئت أقدام الأوروبيين أرض إفريقيا ابتداءً بالرَحلات الاستكشافية التي بَينت أهمية القَرن الإفريقي الذي مُورست عليه سَياسات مُتعددة نَتج عَنها صَراعات أسهمت لمُدة عُقود في اختلال الوضَع الأمني الذي أججته المُنظمات التي كان مَنشأُها تَمكْين دولها من الوُصول بَكافة الطُرق إلى القَرن الإفريقي , خَاصة المُناطق السَاحلية الشرقية والجنوبية. قَابلتها أنظمة سياسية هَشة أغلبها وقعت تَحت التَبعية الاستعمارية وبسهولة , فقد تَمكنت من خَلق ضباط في الجيش يُدينون بالولاء لهذه الدَول وبمُساعدة الطبقة البرجوازية التي دَفعت الأموال وزودتهم بالأسلحة التي حَصلوا عَليها من الدول الغربية الحَليفة ، كُل ذلك أثر على الطَبقة الاجتماعية من نَواحٍ عَدّة ، أهمها الجانب الاقتصادي, حَيث انتشر الفَقر المُدقّع بين أبناء دول القَرن الإفريقي مع تَفشي الرَوح القبلية و الروح القومية اللذين نَتج عَنهُما تَشكلْ حُدودّ جَديدة بين دول القَرن الإفريقي لم تَألفها مُجتمعات هذه الدول.

أما ظاهرة الانتماء الأيديولوجي لدَول القَرن الإفريقي أثناء الحَرب البَاردة خَاصة فمَرّدها إلى الانَقسام بين دَول القَرن بين المُؤيد والمُتبع للنَظام الرأسمالي ، والمُؤيد والمُتبَع للنَظام الاشتراكي ، حتى إن المَسؤولين أصبح شُغلهم الشَاغل الاهَتمام بالأوضَاع السائدة ، وتَوحيدّ الجُهود السياسية والاقتصادية والتَنظيمية، والتَوصل إلى نَظام اتحادي وحَلّ الخَلاف الأيديولوجي(1)، وقَد انبثق في الصومال مَثلاً ، النَظام السَياسي المُؤيد والمُتبْع للنَظام الاشتراكي، وقد قَادّ هذا التَوجه خريجو المَدارس المَاركسية المُؤهلون للقَيام بهذا الدَور الذي ظَل نشاطهم فاعلاً حتى خُروج خُبراء الاتحاد السوفيتي عام 1978م وانحيازه إلى جانب إثيوبيا أثناء الصَراع الذي قَام حَولْ إقليم أوجادين ، قَابلها من المُؤهلين خريجي بريطانيا وأمريكا وانتمائهم للرأسمالية. لاشك أن تَلك الانتماءات أثرت في الفَكر السَياسي للدَولة الواحدة ، ولدراسة هذا الجانب بَعُمق فَضلنا دراسة كل دولة على انفراد.

أ ـ الصُومال :

وقَعت عليه أنظار الدَول الاستعمارية حَيثُ وقع في دائرة السَيطرة والاهَتمام والمُتابعة من قبل الدول الاستعمارية التي رَأت في السَيطرة على هذا البَلد مفتاحاً للهيمنة على تَجارة الشرق والغرب التي تَمر عبر سواحله، لاسَيما من مَضيق بَاب المَندْب ، وهي تُقدْر بَحوالي (30%)،إضافة إلى ذلك كانت الصُومال غنية بَمناطق الصَيدّ البحري حَيثُ تنتج ألف طَن من أسماك التُونة المَطلوبة عَالمياً(1)، فَضلاً عن ذلك فإن الصُومال بَلدّ عَربي أصيل يَتحدث شعبهُ في الغالب اللغة العربية ويكتبون بها حتى عام 1972م، ولكن السَياسات المُترَاكمة التي مَارستها الدول الاستعمارية، وسياسة الضَغط على أَنَظمة الحُكم المُتعاقبة التي وصَفت غالباً بالضَعيفة والهَشة ، حَال دُون صُمود الصُومال أمام التَحدّيات ، ولم تيستطع الوُقوف حتى أمام أثيوبيا التي مَانعت من سَيادة الصُومال واستقلاله بل قَامت بتغيير لُغة البَلدّ حيث أبدلت الحُروف العربية بالحُروف اللاتينية وهذا يَعني أن الصُومال فَقد السَيادة وأن الدول الخارجية تَتدخل في

سياسته الدَاخلية والخَارجية مَما سَبب ذلك في وجود حُكومات فَاشلة لم تَستطع دَفع هذا الدَخيل، بَلّ وتَفاقم الأمر إلى أن فقد الصُومال اسمهُ بَقرار دولي صَادر من الأمم المُتحدة تَحت اسم صُوماليا التي تَرجع في أصلها للشَطر الجنوبي المُستعمر من قبل إيطاليا قَبل استقلال الصُومال المُوحدّ.

استمرت مُمارسة سَياسات الدول الاستعمارية حتى مَطلع سبعينيات القَرن العَشرين، كما أسهمت بَعض الظروف في انحياز وتَبعية دول عَدةّ من القَرن الإفريقي للتيار الاستعماري وأخص في فترة الظروف الاقتصادية التي مَرت بها بعض دُول القَرن خاصة في سنوات الجَفاف التي أضرت باقتصاد دول القَرن الإفريقي التي أجبرتها على الاقتراض من الدول الغربية خاصة ، أفَسح ذلك المَجال أمام مُنظمات الإغاثة التي أساس مَنشأها استخباراتي إلى دول القرن الإفريقي ، ويَعني ذلك أن فتح باب المُساعدات للمُنظمات يعني فتح باب الاستعمار، وإن اخَتلفت أساليبه المُتطورة (2).

استَخدمت الدول الاستعمارية في القَرن الإفريقي في الغَالب سياسة اغَتصاب للأرض الإفريقية ، خاصة الصُومال التي مُورست ضَده سياسة عَنيفة منها إجبار شيوخ القبائل والسَلاطين على التوقيع على اتفاقيات تَمنح للشركات الأجنبية حَق المُلكية والتَنقل، كما يُعطى الحَق للدول الاستعمارية فَرض الحَماية باسَم شيوخ القبائل والسَلاطين الذين اتهموا من الشَعب الصُومالي بالخَيانة مَما تَسبب في تَشكل حَركة المُقاومة ضَدّ الاستعمار التي أعَلنت عن بُطلان هذه الاتفاقيات, لكن رغم الجُهود التي بُذلت استمر الحَال حتى عام 1941م (3) كما نتج عن الفوضى العَارمة التي استقرت في الصُومال إلى عَدّم قُدرة الحُكومات على فَرض الأمن، ونَتج عن تلك السَياسات مَوجة من الانتقام والاغتيالات التي طَالت مَسؤولين وسياسيين ، أبرزهم اغتيال الرئيس الصُومالي "عبد السيد شيرماركي" عام 1969م (4).

إن الإجراءات والأسَاليب التي خَلقتها الدول الاستعمارية خَلفت أثاراً سَلبية, زادت حَالتها أثناء السَيطرة الفَعلية التي قَادتها بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والمُتمثلة في الخَلافات القَبلية التي لازمها الاضَطهادّ، كما انتشر الفَقر والأمراض المُتعددة التي استوطنت, والبَطالة المُقنعة بين شُعوب القَرن الإفريقي عُموماً ؛ كما أن هذه الدَول أسهمت في حُروب استمرت لفترة طويلة حتى عام 1964م، ومنها حَرب الصُومال وأثيوبيا حَول إقليم أوجا دين.

تَرى كثير من الدول الغربية أن الصُومال دولة ضَعيفة , وأن حُصولها على الاستقلال عام 1960م يُعد مَنْقوصاً ، والمعيب فيه أن اقتصاد البَلاد مَرهون في يَدّ الدول الأجنبية ، لذا فإن استمر حَالها فسَتكون دولة ضعيفة داخلياً وخارجياً (5) ،على إثر ذلك لَجأت الصُومال في حَلّ مَشاكلها وإيجاد الحُلول التي تُخرجها من أزماتها إلى مُنظمة الوَحدة الإفريقية والمُطالبة بتَطبيق مَيثاق الثورة عام 1969م برئاسة الجَنرال "محمد سياد بري" المُتمثل في تَحقيق تَسوية عَادلة للنزاع مع أثيوبيا وكذلك في عام 1967م ، وعن طريق مُنظمة الوحدة الإفريقية دَخل الصُومال في مُفاوضات مع أثيوبيا لتَسوية النَزاع لكنها فَشلت، في المُقابل أعَلنت أثيوبيا الحَرب على الصُومال وحَشدّت الآلاف من الجنود على الحدود(6)، ونظراً لسياسة الانحياز التي مارستها الدول الاستعمارية على الصومال جَعلها تتجه لمُنحنى آخر وهو التوجه للمُعسكر الاشتراكي حيث قامت بتطبيق الاشتراكية حتى أنها أدخلت كلمة الاشتراكية ضمن دستور البلاد عوضاً عن كلمة العلمية (7) في الغالب سياسة الصومال وتحديداً في عهد الرئيس سياد بري لا تهدف إلى مُعاداة إثيوبيا بل الرغبة في الدخول معها في علاقات مُتكاملة، وحتى مع الدول الغربية الحليفة لها والتي تُعرقل الاستقرار لدول القرن الإفريقي ، والمبدأ الذي يتمسك به هو "الصومال المُوحد والكامل" بما فيه إقليما أوجادين والشمال الكيني الذي تسكنه قبائل صومالية , وتَعتبرها أراضي تاريخية مُمتدة من الأصول العرقية واللغوية والثقافية ، وهى تُمثل المشاعر الوطنية الصومالية التي تشمل كل الصوماليين.

ب ـ إثيوبيا:

يرى فيها الغرب قاعدتهم الدينية والعسكرية التي اتخذت مَبدأ من القرن السابع عشر الميلادي المبني على التوسع وتجديد العاصمة ونقلها من جوبا إلى أديس أبابا , وهو ما يُميز عهد الامبراطور هيلاسلاسي عن الأباطرة السابقين المَدعومين غربياً خاصة من الولايات المُتحدة الأمريكية التي أثبتت وقوفها إلى جانب أثيوبيا , ففي عام 1952م

ضمت جيبوتي بموجب قرار من الأمم المُتحدة الذي تبنته الولايات المُتحدة الأمريكية التي تطابقت اهتماماتها الاستراتيجية مع اهتمامات هيلاسيلاسي المَبنية على الموارد البشرية والمادية لدولة إريتريا , ذلك التشجيع أضاف لإثيوبيا كثيرا من المُتغيرات منها بناء الجيش الذي عهد في تدريبه إلى الجيش البريطاني والأمريكي كما أقام معهم حلفا دفاعيا عام 1953م(8) ، كما أسس جيش المناطق الذي قام بتسريحه فيما بعد خوفاً من الانفصال, ومَنح وظائف للجيش منها التوسع في ضم المناطق الجنوبية عن طريق الغزو والتوسع ناحية الأراضي الجنوبية وفي أوجادين وبالي، وهذا التوسع حدث قديماً منذ عام 1897م ، وبهذه السياسة تمكن من الحصول على تأييد كل الدول الأوروبية التي تهافتت على إثيوبيا بل وساعدتها في بناء إمبراطورية قوية تعتمد في قوتها على جيش قوي مسلح، كما اعترفت الدول الغربية بهذا التوسع ومبررها أن إثيوبيا دولة إقليمية قوية في المنطقة وتُعدّ الولايات المُتحدة الأمريكية الداعم الرئيسي لها .

ركزت الدول الغربية بعد الحرب العالمية الثانية في وجودها بالقرن الإفريقي على إثيوبيا التي حسنت علاقاتها معها كما عملت فيما يَتعلق بترسيم الحدود في منطقة القرن الإفريقي وفق اعتبارات عدة لغرض إيجاد تسوية ما بعد الحرب الثانية, ففرضت على هذه الدول التعامل وفق ما تحدده الجغرافيا والاستراتيجية والتقسيم الاستعماري السابق المُستمد من مُعاهدة فرساي, وما صرح به الرئيس الامريكي ولسون من مبادئ والمعروفة بالأربعة عشر خاصة المَبدأ الثاني عشر والمُتعلق بمبدأ الحريات والمقصود منه القوميات الخاضعة للدول وخاصة الدولة العثمانية ، كما تبنت حكومة ولسون مبدأ حَلّ المشاكل الدولية حيث خصصت لجنة لذلك في المنطقة ، وكل تلك الجُهود تخدم مَصالح إثيوبيا التي توافقت مصالحها الاقتصادية مع مصالح الدول الاستعمارية التي وقفت إلى جانب أثيوبيا أثناء ضمها لإريتريا، حيث تطابقت النوايا الأثيوبية مع تطلعات الدول الغربية نظراً للدور السياسي الذي لعبه هيلاسلاسي في المنطقة تحت مُسمى الاهتمام بالموارد البشرية والمَادية للشعب الأريتيري، كما طالبت إثيوبيا بإعادة هندسة القرن الإفريقي الجَديّد مع الأخذ بالمُتغيرات التي طرأت على النواحي الجيوسياسية والإقليمية المُستمدة من الاتفاقيات التي عقدتها مع الدول الغربية ، وأخص الاتفاقية المَعقُودة مع فرنسا في 5-9-1945م بشأن ترسيم الحدود, باعتبار أن فرنسا مَوجودة في الصومال الفرنسي والتي ضمتها اثيوبيا عام 1954م , وفي ذات الشأن عقدت إثيوبيا مُعاهدتين، الأولى مع إيطاليا وبريطانيا في 31–1–1942م، والثانية في 19–12–1944م , وفيهما اعتراف بحق اثيوبيا في ضم إقليم أوجادين وتوج ذلك بخروج القوات البريطانية منها , حيث سيطرت عليها القوات الإثيوبية ، حاول هيلاسيلاسي تغيير نَهج سياسته الداخلية حيث قام بالتوسع والبناء, وطلب من الشعب الإثيوبي الابتعاد عن العنصرية, والتَعصّب، وهذه السياسة عرفت عنده باسم "سياسة الاندماج" التي تعتمد على المُساواة بين القوميات , إلا أن ذلك لم يستمر بسبب سقوط دولته عام 1974م .

في كثير من مراحل الصراع في القرن الإفريقي تتدخل الدول الغربية الحليفة لأثيوبيا للتأثير على المشهد السياسي والعسكري حيث تمكنت من الوقوف بل وتأليب الوضع السياسي ضد قرارات مُنظمة الوحدة الإفريقية وطالبتها باستثناء الصومال وإريتريا وعدم إدراجها ضمن أعمال مُنظمة الوحدة الإفريقية , التي حاولت عام 1963م عقد مؤتمر لدعم الاستقرار في عُموم إفريقيا لكن سيطرة إثيوبيا على المؤتمر وأجهزته مع احتفاظها بالقرار السياسي الختامي والاحتفاظ بمقر مُنظمة الوحدة الإفريقية في اديس ابابا والتي اتهمت إثيوبيا فيما بعد باستعمال لغة المُحاكاة وأنها تَعمل على حَلّ مشاكل أفريقيا وتحت مَظلة مُنظمة الوحدة الإفريقية كما واجهت إثيوبيا وحلفائها الغربيين قرارات مُؤتمر القاهرة عام 1964م التي فَنَدّت مُقترحاته بأن هذه القرارات لم تُحقق العَدّالة الاجتماعية لكل شعوب القرن الإفريقي وأن الغَلبة من ناحية القرار السياسي والمرجعية السياسية المُتعلقة بالقرن الإفريقي مَردها لإثيوبيا التي وقفت - فيما بعد - أمام حسن الترابي في تحجيم طموحه الساعي للتوسع في منطقة القرن الإفريقي والتي امتعضت منه بَلّ وحذرت السودان من تطور الموقف ونعتتها آنذاك بلعبة الترابي والتي يهدف الترابي منها إلى أن يكون القوة الإقليمية الكبرى في المنطقة والمَبنية في بدايتها على تصدير الأفكار العقائدية للدول المُجاورة وهذا مالا تقبله إثيوبيا وحلفاؤها(9).

ترك التقسيم الاستعماري والتجزئة التي أورثها مؤتمر برلين عام 1884م الذي جزّأ فيه دول القرن الإفريقي إلى خمسة أجزاء فأوقع الخلاف بين إثيوبيا والصومال حول إقليم أوجادين ، وبين إثيوبيا وإريتريا لرغبة إثيوبيا في

الحصول على ممر مائي للوصول إلى ساحل البحر الأحمر, وهذا الصراع استفحل وتَعمق خصوصاً لدى إثيوبيا حتى أن الدول الاستعمارية صانعة الحدث لم تكن قادرة على حَله في وقت رغبت هذه الدول استقرار القرن الإفريقي حفاظاً على مصالحها وسهولة استثمار المنطقة, ويُعد هذا نوعاً من السياسة الحديثة في القرن الإفريقي, كما اعترضت إثيوبياعلى مُناقشة القضية الإرترية التي أحتلتها في 14-11-1962م , وقد أعلن هيلاسيلاسي ضّم إريتريا بدعم الولايات المُتحدة الأمريكية التي عملت دبلوماسيتها على عَدم إثارة موضوع إريتريا في الأمم المُتحدة ، التي اصدرت قراراً بحق السيادة الإثيوبية على إريتريا من أجل التَضامن مع إثيوبيا في الحصول على مَمر مائي عبر الأراضي الإرترية, ويُعد هذا القرار مُجاملة لأثيوبيا ومُجحفاً لأريتريا، والسؤال هنا ما الذي دفع بالأمم المُتحدة لاتخاذ مثل هذا القرار؟ هل هو بدافع الممر المائي؟ فكم دولة في العالم حبيسه أو مُغلقة لا تطل على بَحر ومحيط ولاتحتاج إلى مَمر مائي؟ أما الإجراءات التي اتخذتها إثيوبيا أنها منعت عرض مُشكلة إريتريا داخل جلسات مُنظمة الوحدة الإفريقية مُستندة على بَندّ احترام قُدسية الحُدود الإفريقية عند انشاء المُنظمة فإنّ إريتريا عام 1965م حاولت عَرض القضية الإرترية على سكرتير المُنظمة ديالloتيلي أثناء زيارته للصومال وطالبته بإدراج القضية الإرترية ضمن جدول أعمال المُنظمة مع تشكيل لجنة خاصة بإريتريا لتقصي الحقائق وتحت إشراف مُنظمة الوحدة الإفريقية، مع تَقديم مُساعدات لجبهة التحرير الإرترية باعتبارها أحد حَركات التحرر الإفريقية ، وقد قابلت إريتريا كل تلك الأعمال بإعلان الكفاح المُسلح الذي تُمثله حركة التحرير الإرترية التي تضم الطلاب والعُمال والمُثقفيَن وصغار الإقطاعيين كما حاولت حكومة الدّرج الإثيوبية عام 1974م السيطرة على جيبوتي وإدخالها ضمن حُدودها والاستفادة من إمكانياتها وتَحديداً الاستفادة من سَكّة الحَديد ، لكنها فشلت، و لم تكن المرة الأولى التي وقفت فيها إثيوبيا ضد استقلال إريتريا مَثلما وقفت عام 1966م ضد جيبوتي أثناء عرضها على الأمم المُتحدة على اعتبار أن جيبوتي جزءا من الأراضي الإثيوبية فأوقع ذلك خلافًا مع فرنسا التي وقفت إلى جانب جيبوتي وانتهى الأمر إلى حُصول جيبوتي على استقلاله عام 1977م .وقد هدفت المُمانعة من ضّم إثيوبيا لجيبوتي من قبل فرنسا لعَدم رغبتها في تحكم إثيوبيا بمضيق باب المندَب (10).

حاولت دول القرن الإفريقي والدول المُجاورة التَدخل لإيجاد حُلول عن طريق تَشكيل لجان مُختصة بالمَشاكل والصراعات بالقرن الإفريقي وهذه الدول هي إثيوبيا والسودان وكينيا وإريتريا وجيبوتي، لكن هذه اللجنة فَشلت بسبب طغيان إثيوبيا وهيَمنتها على اللجنة ومُخرجاتها وكل عَمل للجنة يُنسب إلى الرئيس ميليس زيناوي مع تَجاهل جُهود الدول الأخرى ورؤسائها (11). بالرغم من هذا التَعالي والتعسف الذي مَارسته إثيوبيا على دَول القرن الإفريقي ودول الجوار فإن المُحاولات تكررت من دول الجوار ورغبتها في إيجاد نَوع من التَقارب ، لكن دون فائدة وتَعتبر إثيوبيا دافعاً رئيسياً في توجه دول القرن الإفريقي إلى دول خارج القارة الإفريقية لعلَّها تَجدّ من يقف مَعها في تطلعاتها المُستقبلية ، خاصة أن هناك من يتربص بهذه الدول وأخص الكيان الصهيوني الذي يرى في هذا التقارب تنفيذاً لمُخططه التوسعي ،أيضاً قد يَستفيد من دول القرن في إقناع الدول العربية بالعُدول عن علاقاتها مع العدو الصهيوني وإقامة علاقات معهُ باسم التَعايش السَّلمي ، وسبقت إثيوبيا الدول الإفريقية في هذا التَوجه الذي كان منذ عام 1964م واستمر حتى القرن العشرين الذي شَمل التعاون العسكري إذ حَصل الكيان الصهيوني من إثيوبيا على إنشاء قاعدة جوية في جزيرتي حلب وفاطمة , وقد اطلق على هذا التَقارب حَلف المُحيط الذي ركز على حَركة التحرر الإرترية والمَطالب الصومالية والتَمدّد الناصري وحركة القومية العربية والإسلامية وإبعادها عن السَيطرة على القرن الإفريقي وعلى التأثير على الفكر السياسي الإفريقي كل ذلك سبب امتعاضاً كبيراً من الدول الإفريقية التي طالبت بنقل مَقر مُنظمة الوحدة الإفريقية من أ ديس أبابا إلى أي مَكان آخر داخل دول القارة الإفريقية (12), من هذا التوجه رأينا بروز الدَور المصري في القرن الإفريقي باعتباره ذو جذور في هذه المنطقة والمُؤثر في كثير من قضاياه مع تبنيها للصراع العربي الإسرائيلي .

ثانيا ـ الوجود المصري في القرن الإفريقي:

اقترن اسم مصر بأنها بَلد الحضارة لذا فإن الشعوب الإفريقية تَرغب في التقرب منها، فسيكون سبباً في توجه إفريقيا الحضاري التي ترغب في نقل الإرث الحضاري والعلمي الذي أحدثته الهجرات وما تناقل عَبر طرق التجارة من ثقافات ومُعتقدات بَلْ الأمر تَعدى ذلك ليشمل نقل كثير من المَعلومات عن جغرافية افريقيا وما تتصف به من

عُمق استراتيجي تَبنى عليه سياسة الدول الإفريقية مع مصر ؛ لذا نرى أن مصر اهتمت اهتماماً مَلحوظاً بالقرن الإفريقي خاصة أن مصر كسبت خلافة الدولة العثمانية من خلال مُعاهدة عام 1875م ، ويُعدّ هذا نجاحاً للدبلوماسية المصرية في القرن الإفريقي مَكنها من توسيع مُمتلكاتها ووجودها العسكري وهو ما دفع الدول الأجنبية إلى تقليل دور مصر في شرق إفريقيا ونبذ الدور الحضاري لمصر في عُموم إفريقيا ، واتهام الحضارة المَصرية بأنها مَحلية ومحصورة ما بين البحر والصحراء، رغم أن بريطانيا في بداية الأمر وقفت إلى جانب مصر، والقَصدُ من ذلك الوقوف في وجه التَقدم الفرنسي (13) , لكن هذا النظام لم يَصمد طويلاً أمام التَحديات الاستعمارية وقيام الثورة المَهدية في السودان عام 1881م، حينها فَقدت مصر وجودها في الصومال وإريتريا بل تَعرضت هي نفسها للسيطرة البريطانية .

في سياق الحضارة والاهتمام المصري بدول القرن الإفريقي التي قَلل الغرب الاستعماري من أهميتها جاء الرَدّ على لسان قناصلها لدحَضّ تلك الأقاويل فالقنصل البريطاني كتب عام 1884م أن المصريين أنجزوا في بربرة من الأعمال العُمومية الأساسية ما يصح أن تتفاخر به أي ادارة ، كما صَدّرت ألاف من الأبقار والأغنام إلى عَدّن فضلاً عن مُنتجاتها من زبدة وغيرها، كما اعترف بأن قبائل الجالا اعتنقوا الإسلام الذي هو خير ألف مرة من الوثنية ، ولهيمنة مصر على المَلايين من قبائلهم المُنتشرة في قلب افريقيا، ولو دام الحُكم لأنتقل الصومال من حالة الفطرة والجهل إلى حَال آخر وليدخلوا في مَيدان الحضارة أفواجاً .... أما القنصل الفرنسي جبرائيل فيران فكتب في عام 1883م أن المصريين أنشأوا في بربرة بمعزل عن الحَي الوطني مدينة إفريقية صغيرة عليها نظرة النعيم وأتوا بالمَاء من جبل الدويار الذي يبعد اثنى عشر كيلو مَتراً من الساحل وأقاموا مَباني وداراً للشرطة وسجناً وبيتاً للحَاكم على الطراز الأندلسي بداخله حديقة لإقامة الزوار الغُرباء، وكانت العناية توجه كل يوم ... للزهور وزراعة الخضروات طوال السنة ومَنارة ورصيف سَمح لتفريغ وشحن المراكب الكُبرى وتزويدها بالماء، كما ترفع الأعلام المصرية على كل البيوت ... ولارَيب أن هذا العمل يدعو إلى الإعجاب ... وأن المدينة الحديثة قد بَلغت من الحُسن والتأنق حداً لا زيادة فيه ...كما أقام المصريون تَحسينات كثيرة في زيلع وبلهار وتاجورة ... أما الرحالة الإيطالي أنطوان سيكي الذي زار مدينة هَرر عام 1881م فلاحظ الرفاهية وتبين لهُ أن حَالتها المَعنوية تتطابق مع حَالتها المَادية , وأن المصريين تبدو عليهم سيماء الفاتحين الرافعين للواء الحضارة إذ يعلمون الأطفال القراءة والكتابة والصلاة والشريعة السمحاء ....(14).

أما أسباب اهتمام مصر بالقَرن الإفريقي فراجع الى اهتمام مصر بتلك المنطقة مَنذ عَهد الفراعنة الذين توجهوا لتلك المنطقة لِمَا تَتمتع به من مُنتجات زراعية ووجود مَعدّن الذهب والعَاج ووجود العَبيد ، فضلاً عن إثبات دور مصر وتثبيت نفوذها ومَنحها وزناً من الناحية الجيوسياسية في القارة الإفريقية والتي تَسعى لها مصر عبر العصور وحتى الوقت الحَالي؛ لذا نراها ومن خلال حكوماتها المُتعاقبة مُهتمة بالعلاقات السياسية خاصة فيما يَتعلق بالسياسية الاقتصادية مع الدول الإفريقية عُموماً مُعتمدة على الروابط التاريخية القديمة المُشتملة على الروابط الفكرية والمَادية والدينية التي أنشأت بفضلها مراكز حضارية أسهمت في استمرار التَواصل ، كما أنها مَنحت مِيزة للأفارقة بأن حُدود مصر مَفتوحة أمام الهجرات الإفريقية التي نَقلت الثَقافة والمُعتقدات الدينية والسياسية المصرية ، والقوة العسكرية التي أسهمت في دفع الخطر الخارجي الذي يرغب في السيطرة على القارة الإفريقية مع إدراك الأوروبيين أن مصر تُمثل العُمق الاستراتيجي للدول الإفريقية بَلّ تُحدد علاقات الدول الإفريقية فيما بينهم.

ايضاً أسهمت بعد دخولها للعُمق الإفريقي في اكتشاف كثير من المَوارد الطبيعية والتوجه إلى استغلال تلك الثروات المُتمثلة في المنتجات الزراعية والذهب والعَاج، وتنشيط عَجلة الانتاج بدلاً من تجارة العبيد الذين استغلوا خدماً في قصور ومزارع ومصانع الأجنبي. كما أن هناك دافعا آخر وهو مُهم نمثل في الوصول إلى أعالي نهر النيل والمُحافظة على استمرار تدفقه ؛ لذا عَمدت إلى التوجه إلى القرن الإفريقي مع السيطرة على سواحل البحر الأحمر التي تُشرف عليها دوله , فتتمكن مصر من السيطرة على الموانئ الجنوبية للبحر الأحمر عند مضيق باب المندب , وهو ما دفع السعودية للتَخوف من تأسيس مصر الكبرى التي تضم السودان ويُمكنها من التَحالف مع الدول العربية وترأسها للعالم الإسلامي وتَصبح مصر فوق الجميع وكلمتها هي العُليا ، ذلك ما تَخشاه السعودية منذ نشأتها وحتى الوقت الحَالي ، و ذلك لا يحقق رغبتها في تزعم العالم الإسلامي وسيطرتها على المنطقة , وقد نراها في

موقف مُضاد لأي تحرك مصري نشط في المنطقة الذي هو قديم , والمُستهدف هو الفترة المُرتبطة بحكم مُحَمدّ علي التي تبدا منذ عام 1805م وسياسته التي وُصفت عند بعض الدول بالتَوسعية نتيجة للحَملات العسكرية التي أرسلها إلى الحجاز وبلاد الشام والسودان ومَدّ نفوذه اتجاه مَدخل البحر الأحمر الجنوبي .

اعتمد الوجود المصري أثناء حُكم مُحَمدّ علي على التكوين النفسي والعَقلي المُعتَمد على التطور والاستفادة من التطور في التكنولوجيا حينها التي سببها الثورة التي أحدثها مُحَمدّ علي في المَجال العسكري وتطور الفكر السياسي الاستراتيجي المصري , ولأهمية تلك الأسباب توجهت السياسة المصرية للاهتمام بأعالي النيل والبُحيرات العُظمى وسواحل البحر الأحمر وتحديداً سواكن ومُصوعْ ، التي عُرفت أثناءها باستراتيجية التَوسع جنوباً ، أو نظرية المَجال الحيوي وذلك منذ عام 1813م بهدف تحقيق الاستكشاف المُتعلق بمياه النيل , ونشر الحضارة الحديثة بين الشعوب الإفريقية.

اعتبرت مصر أن السودان هو باب السلام كما اعتبرته بمثابة الروح للجَسدّ ، ومنه بدأت الصراعات ما بين مصر وبريطانيا حول مَنْ يحكم السودان، كما يُعدّ مؤتمر برلين عام 1884م العلامة التي مَنحت للدول الاستعمارية بريطانيا وفرنسا وإيطاليا لتقاسم القارة الإفريقية خُصوصاً منطقة القرن الإفريقي التي اختصت بها الدول الاستعمارية الثلاث بريطانيا وفرنسا وإيطاليا والتي تقاسمته فيما بينها بعد أن ترك الخروج المصري فراغاً سياسياً , ذلك الذي تسبب في تقسيم القرن الإفريقي إلى خَمس مناطق ، مما تسبب في التوغل والعنفوان العسكري والسياسي الذي أسهم في تراجع القوة المصرية وأيضاً العمل السياسي المصري في منطقة القرن الافريقي رغم أن مصر حاولت فرض وجودها خصوصاً بعد افتتاح قناة السويس عام 1869م ، مع ملازمة الضغط الذي مارسته بريطانيا على الحكومة المصرية خصوصاً في بدايات القرن العشرين عام 1924م وإجبار مصر على الخروج من السودان ومنطقة القرن الإفريقي وقد تلقت الحكومة المصرية إنذارات , الأمر الذي فرض على مصر إحداث بعض التغيرات وعلى رأسها الإنقاص من وجودها في القرن الإفريقي حيث تم التنفيذ عام 1930م ولازمها الغزو الإيطالي لإثيوبيا ، مع الارهاصات التي يشهدها العالم بين الحين والآخر، التي تنذر بالحرب العالمية الثانية وما فعلته بريطانيا من اتباع سياسة التطويق للتوجه المصري (15) ساعدها في ذلك التَمادي السياسي والظروف الاقتصادية لمصر التي سببها الإقطاع المَدّعُوم من بريطانيا، فضلاً عن ما أوقعت به بريطانيا القادة المصريين ، وأخص صفقة الأسلحة الفاسدة عام 1948م ، وسياسة الهيمنة الفعلية على قناة السويس التي لها نتائج تَمثل في حرمان مصر من عوائد القناة لدّعم الاقتصاد المصري ، أيضاً يُمثل ذلك ضياع هيبة مصر التي تحطمت على أرضها غطرسة كثير من الدول الاستعمارية , لكن رغم الجهود المَبذولة فإن مصر لم تتمكن من الصمود حيث تمكنت الدول الاستعمارية من ربط منطقة القرن الإفريقي بسلسلة من المُعاهدات , هذا الوضع أسهم في سقوط أنظمة تلك الدول في دائرة النفوذ الاستعماري بما فيها الضفة المُقابلة للقرن الإفريقي المُتمثلة في اليمن التي استحوذت بريطانيا على عَدّن، وفرنسا على أبوك، وإيطاليا على عَصب، هنا و وجب الإشارة إلى التاجر الإيطالي جوزيب سابيتوالذي تمكن من الحصول على إيجار جزء من ميناء عَصب وتأسيس الشركة الإيطالية روباتينو عام 1870م، اعتبرت تلك الخطوة بمثابة وضع أقدام إيطاليا، كما تَم رفع العَلم الإيطالي , تلك الخطوة لم تُرضِ الحكومة المصرية التي تَعتبر أن هذا الجزء تابع لمصر حتى عام 1885م مما تسبب في وقوع صِدام ما بين القوات المصرية والإيطالية في البحر الأحمر، كما واجهت مصر الوجود البريطاني حول مُصوع التي رأت أنها مَوجودة وفق اتفاقيات حَصلت عليها من ملك الحبشة يوهانس الذي بموجبها سَلّم أملاك مصر في البحر الأحمر بما فيها الحَاميات العسكرية الواقعة في المُرتفعات الإرتيرية وهضبة كورن لبريطانيا، وعلى بريطانيا أن تلتزم بإعادتها للحبشة عندما تُشارك الأخيرة في الحَرب إلى جانب بريطانيا ضَدّ الحركة المَهدية في السودان.

أما الدافع الأساسي الذي دَفعّ مَصر للتوجه إلى شرق إفريقيا عبر القرن الإفريقي خاصة أثناء حُكم الرئيس جمال عبد الناصر فهو رغبة القيادة المَصرية أن يكون البحر الأحمر بُحيرة مَصرية باعتباره مُحاذياً لنهر النيل ولتأمين مياهه ،وقد اعتبرت ذلك من النواحي الاستراتيجية للأمن القومي المَصري, وغير ذلك هو تَهديد مُباشر لشريان الحياة النيل الذي هو مَصدّر أساسي للاقتصاد المَصري الذي يُمثل المَصدّر الأساسي للدّخل القومي المَصري؛ لذا قامت بَدّعم وجودها في الموانئ الجنوبية للبحر الأحمر حتى مَضيق باب المَندّب ودفعها لتَوطيد علاقاتها مع اليمن

والصومال (16)، وإرسالها قوة عسكرية بحرية للاستقرار على السواحل الصومالية تحت إشراف مُنظمة الوحَدة الإفريقية رغم ان مصر ترى ان ذلك الإجراء مُعقد ويَحتاج إلى تَرتيبات خُصوصاً مَسألة القواعد العسكرية التي تُهدّد مَصالح الدول الاقتصادية والاستراتيجية أو وجود مُخالفة فيما اتفق عليه، يدفعها ذلك في حالة وجود أي تَهديد للتَدخل والسيطرة للحَفاظ على الأمن والاستقرار في مَنطقة القرن الإفريقي (17). وقد أولت الحكومة المَصرية خصوصاً أثناء حُكم الرئيس جمال عبدالناصر اهتماماً كبيراً ومُتميزاً بالقُرن الإفريقي بل مَنحته الأولوية في سياستها التي وجهتها ناحية القرن الإفريقي ، وهى السَعي لتَحرير القرن الإفريقي والقارة الإفريقية عُموماً من الوجود الاستعماري، وتمكنت من خلق أنظمة حُكم مُوالية لها مع التَدخل في تحديد علاقة تَلك الأنظمة مع الدول الأجنبية ، وهذا يُعطي مؤشراً على الاهتمام بالقَرن الإفريقي على المُستويين الإقليمي والدولي (18) ، ويكون مُتميزاً مُبنياً على الشراكة لا على التَبعية، وأتبعته في هذا الشأن بسياسة المَحاور التي تؤدي في النهاية إلى التكامل الاقتصادي والتي تَخلّت عنها مَصر لأنها لم تَجدّ نفعاً, ووصفتها فيما بُعدّ بأنها تؤدي للابتزاز وقد رحبت دول القرن بهذا التغير في السياسة المَصرية مع الاستجابة والتَفاعل ، ونتاجها توقيع اتفاقية مياه النيل عام 1959م التي تُحَددّ حصة كل دولة من المنبع حتى المَصب(19). وروجت الدول الاستعمارية عَبر وسائل الدَسّ بأن مَصر تريد فرض الإرادة المَصرية مُعتمدة على الدور الإثيوبي ذي الأطماع التَوسعية في المَنطقة والتأكيد على حرمان مَصر من مياه النيل خُصوصاً أنها تَتَمتع بعَلاقات مع دول إقليمية ودولية وما نشاهده الآن من بناء سَدّ النهضة إلا سياسة قَديمة حديثة وجب على إثيوبيا تَنفيذها في المُقابل تحاول الحكومات المَصرية المُتعاقبة التَصدي لتلك السياسات، ورغم الادعاءات فإن الحُكومة المَصرية فندتها وردّت على ذلك بأنها تَحترم إرادة الشعوب خُصوصاً العربية والإفريقية وأن تدخلها لدَعّم الحُلول أثناء الصراعات والنزاعات، واتهامها بأنها تَدّعم الصومال أثناء غَزو إثيوبيا لها، لكن القَصدّ منه الوقوف في وَجه الأطماع الأمريكية والبريطانية والفرنسية وحتى الإثيوبية التي تَدّعم انفصال جنوب السودان عن شماله والتأثير على السودان للحُصول على ميناء بورتسودان (20) وأن مصر تَتأثر بذلك خصوصاً فيما يَتعلّق بسياستها الخارجية والمُتعلقة بالأمن القومي المائي ، وأن اكتمال الأمن في القَرن الإفريقي مَعناه الاستقرار في القارة الافريقية عُموماً، كما أنها تَمكنت من إجهاض سياسة مَلء الفراغ التي تَستخدمها الدول الاستعمارية وذلك بالتَعاون مع الدول التي لها تَواصل حُدودي وتداخل عرقي لمُعالجة كثير من القضايا الحُدودية المُتداخلة تَحت مُسمى جمع الشَتات السياسي لدول القارة (21)، لكن رغم الجهود المَصرية استمرت الصراعات الداخلية التي أنتجت عَدّم ثبات الحكومات مَما سَهل على الدول الاستعمارية التَدخل بجميع أنواعه، ولأهمية ارتباط مَصر بالقرن الإفريقي من ناحية مَضيق باب المَندّب والبحر الأحمر شريان الحياة لقناة السويس ولحَماية مَصالحها وأمنها القومي لجأت إلى إنشاء الأسطول المَصري الجنوبي ذي جاهزية قتالية ومُهمته مُراقبة التَحركات في البحر الأحمر وصَدّ أي عَمل عدائي داخل البحر الأحمر، ودأبت الحكومات المَصرية المُتعاقبة على صيانة سفنه مع تطوير الأسطول ؛ وقد تَحالفت مع الاتحاد السوفيتي ثم مع روسيا الاتحادية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، يهدف هذا التقارب إلى الاستفادة من التَطور التقني العسكري مع التدريب المُستمر والمُتمثل في التَمارين التعبوية بأجراء المُناورات داخل البحر الأحمر، تلك الأساليب السَياسية والعسكرية لم تَتغير بتغير الحكومات المَصرية ؛ لأن الهَدف واحد وهو المُحافظة على الأمن القومي المَصري وتجذير علاقات مَصر بالقرن الإفريقي وتَعزيز وجودها الدولي والإقليمي ، ومَعنى ذلك هو تَعبير على قوة الدولة المَصرية وتَمكنها من الدفاع عن مَصالحها بجدارة وهو الهَدف السياسي , مع استخدام سياسة نَاعمة في بعض الأوقات والتي تَلعب فيها السياسة الخارجية الدور الأبرز لحماية أطراف الدولة التي تُعدّ عُمقاً لها، ومَنحت للرئيس صُنع القرار السياسي المُتعلق بالسياسة الخارجية والانفراد بالقرار الذي تُسهم فيه المُؤسسة العَسكرية في تَقديم المَشورة للرئيس باعتباره القائد الأعلى للقوات المُسلحة التي تَعتبر أحد أدوات السياسة الخارجية المَصرية (22).ولأهمية ارتباط سياسة الدولة المَصرية واستمرار اهتمامها بجنوب البحر الأحمر فنراها في عام 1971- 1973م قَد سيرت لجنتين سريتين إلى اليمن لغرض جمع المَعلومات عن أهم الجزر من ناحية المَوقع الجغرافي والاستراتيجي وطبيعة الأرض والساحل ومَدى صلاحيتها للجانب العسكري من الناحية التكتيكية ودراسة السكان ومصادر المياه مع الكيفية التي يَتم بها الدفاع والمَراقبة والنقل والإمَداد مع الاهتمام بدراسة العوامل الجوية وقد شَملت هذه الأهمية جزر مَدخل البحر الأحمر الجنوبي التي تَشمل جزيرة بريم وذفر وقمران وجزيرتي حنيش الكبرى والصغرى ومَضيق باب المَندب وكان هذا أثناء الصراع

المَصري مع العدو الصهيوني في مرحلة حرب الاستنزاف إلا أن تلك السَياسات تغيرت بعد تنفيذ المَطلب الأمريكي وفرض سياسة فك الارتباط التَدريجي بين القوات المَصرية والصهيونية .

ثالثاً ـ سياسة الدول الاستعمارية وصراعها على القرن الإفريقي:

أ ـ بريطانيا:

قَطعت بريطانياً طريقاً طويلاً مليئاً بالمَصاعب والتَحديات ابتدأ بالحَملات الاستكشافية والعلمية ولاشك أنها استفادت من تلك الجهود, ولم يهدأ لها بال حتى حَطت أقدامها في سَواحل القرن الإفريقي حيث حَصلت على مَحطة في الصومال لتزويد الحَامية البريطانية في عَدّن ثم تَمدّدت لتَحصل على أراضي منطقة الحوض ، وهى أراض خصبة وحولتها إلى مَحمية ، ثم توغلت من خلالها إلى سواحل الخَليج العربي الجنوبية والشرقية ، وقد تألقت بتأسيس شركة الهند الشرقية التي تُعتبر نقطة ارتكاز للسياسة البريطانية في الشرق وبها دَخلت في تنافس مع البرتغال ، وذهبت بريطانيا إلى بناء سياسة الوجود الدائم ودَعمت تلك الجهود بعّقد سلسلة من المُعاهدات والاتفاقيات للمُصالحة مع قيادات المَنطقة وذلك منذ عام 1659م ابتداء بالقرن الإفريقي ، وشملت بذلك التوجه لدول سواحل الخليج العربي الجنوبية والشرقية . كما أرسلت مَندوبين إلى هذه المناطق للإشراف والتشاور مع قيادات هذه المَناطق لضمان نجاح أي عمل تقوم به بريطانيا في هذه المَناطق التي استقبلت أنواعاً جديدة من التَمويل ، بالإضافة إلى زيادة إرسال المَبعوثين خاصة أثناء النزاعات والصَراعات أو التدخل لمَنع القرصنة على السواحل خاصة تلك التي يقوم بها الصُوماليون. مع تَنامي هذه الأنشطة اضطرت بريطانيا إلى إرسال قوات عَسكرية بحجة حماية المَرافق التجارية إلا أن القَصدّ هو تعزيز وجودها في هذه المَناطق التي وطئتها أقدامها , ومع ذلك شعرت بعدم هُدوء الوضَع بين الهُدوء النسبي والعَداء خُصوصا مع حُكام المَناطق وبالذات عُمان الذين تفطنوا لهذه السياسة وأظهروا مُعاداتها ، مما أدى ببريطانيا إلى التوجه لحكام الفُرس مع تَشجيع القبائل في كوميسا على الانفصال عن عُمّان ، ثم تطور الوضع إلى فرض الحماية على بعض المُدن ومنها عَدّن عام 1839م التي بها سَيطرت على مَدّخل البحر الأحمر في مدعية أن سبب وجَود قواتها مُتمثل في أنها بَديلة للقوات البرتغالية التي تم جلاؤها ، إلا أن الهَدف الحَقيقي كان الوصول إلى المَناطق الاستراتيجية وتَحديداً مَضيق باب المَندب . وعلى الجانب الأخر فقد أولت بريطانيا اهتماماً بالقَرن الإفريقي حيث قامت بَعقد سلسلة من المُعاهدات حَصلت بمُوجبها على تواجدها العسكري وطرد القوات المَصرية، وبهذا تمكنت من تَعزيز وجودها العَسكري منذ عام 1897م .

بدأت بريطانيا في اتباع سياسة ابتلاع مناطق ساحل القرن الإفريقي حيث أولت اهتمامها بالصومال لمَوقعها الاستراتيجي ورغبتها في السيطرة على المَمر المائي الذي يَمتّد لأكثر من 1,160كم إضافة إلى أن المُهم فيه هو تقابله مع ساحل عُمان الذي يصل طول ساحله إلى 1000كم . كما تواصلت مع إثيوبيا في سياسة مُغايرة لما اتبعته مع المناطق الأخرى حيث طلبت منها مُساندة الوجود البريطاني والسياسة البريطانية المُتبعة في المنطقة مُقابل أنها شَجعت الحبشة على السيطرة على إقليم أوجادين وإقليم هَرر الذي تمكنت الحبشة من السيطرة علية عام 1885م .أما سياسة التَعامل مع دول القرن الإفريقي فهي سياسة المَصلحة المَبنية على عدم الثقة والتي مَردها إلى ضعف أجهزة الدولة وعدم ارتقائها لمستوى التعامل مع كثير من الملفات والأحداث الجديرة بالمُعالجة إضافة إلى ضعف الأجهزة الأمنية التي مَنحت الفرصة للتدخل الأجنبي وتركتهم دون مُتابعة ، وهذا ما ضخم من الوجود البريطاني الذي تحجج بأسباب عَديدة مُبرراً وجوده وتدخله, خصوصاً مع تفاقم الصراعات داخل الدولة الواحدة و كثرة المشاكل بين دول القرن الإفريقي وازدياد حِدْتها مع إثارة مَشاكل ترسيم الحُدود خاصة بين إثيوبيا والصومال ، كل ذلك أسهم في التدخل المُباشر مع زيادة حَجم الإنفاق على الدعّم بالأسلحة للمُقاتلين، ولاشك أن هذا يخدم جانب تصنيع الأسلحة حيث ترى بريطانيا في هذا سوقاً لسلاحها (23) .

إن التطور في السياسة البريطانية من خلال وجودها أسهم في تطور المَشهد السياسي، حيث أصبحت أغلب دول القرن الإفريقي عبارة عن محميات بريطانية، وخوفا من انفلات الوضع الأمني اتبعت بريطانيا سياسة أكثر صرامة اختلفت أساليبها وطرقها, ولكن في عُمومها هي سياسة إرهاب الشعب, أخص منها قطع المياه على السكان والمزارع، وتكميم الأفواه, وجعل الصحافة خرساء عن طريق وضع رقابة عليها, خصوصاً الصُحف المَحلية التي

منعتها من القيام بأي نَقدّ للسياسة البريطانية إلى جانب الإهمال الذي شهدته كثير من القطاعات منها الصحة والتعليم إن وجد فهو تعليم مُوجه وفق مُتطلبات السياسة البريطانية ، في المُقابل سَمحت بانتشار المُخدرات والمَسكْرات مع إثارة نعرة الجنس الأبيض والأسود, كما شجعت شركاتها على تفريغ البلاد من ثرواتها الطبيعة(24).

أما أسلوب الحُكم الذي جاءت به لهذه الدول فلم تعلن عنه ، إلا أن الواضح والذي سيق لنا في كثير من المَشاهد السياسية للدول التي سيطرت عليها بريطانيا, أن المُتبع هو سياسة الترويض والتسويف والخداع للدول التي وقعت تحت سيطرتها المباشرة في القرن الإفريقي, مُعتمدة على القوة العسكرية التي عززت وجودها في منطقة القرن الإفريقي خاصة بعد فتح قناة السويس عام 1869م ، منذ تلك الفترة وبريطانيا حريصة كل الحرص على وجودها دون منافس لا سياسي ولا اقتصادي؛ لذا نراها قد أولت اهتماماً كبيراً بالنقاط الاستراتيجية التي تخدم سياستها وأهدافها الاقتصادية والعسكرية التي تسعى جميعها إلى هدف واحد, وهو إقامة قاعدة في الشرق تكون مصر قاعدتها في الشمال، ورأس الرجاء الصالح في الجنوب، مع التقرب في خدمة هذه الأهداف إلى القبائل الصومالية خاصة والتي وعدتها عام 1942م بتحقيق حلمها في إرجاع إقليم أوجادين إلى تبعية الصومال, في نفس العام عقدت مُعاهدة مع إثيوبيا اعترفت فيها بسيادة إثيوبيا على إقليم أوجادين مُقابل استرداد بريطانيا للمناطق الاستراتيجية التي أهمها مدينة جيجيغا وخط سكة الحديد المُمتدّ من حدود الصومال الفرنسي, ويشمل منطقة الحوض الزراعية التي استمر وجودها حتى جلائها عام 1954م على إثر مُعاهدة وقعتها مع الصومال في عام 1945م والتي كانت سبباً في ظهور الصومال المُستقل عام 1960م .

أما في المشاهد السياسية فنرى أن السياسة البريطانية كثيراً ما كانت تُبرر سياستها تجاه دول القرن الأفريقي، وقد ورد أن وزير خارجية بريطانيا "بيفن أيد" ضم بريطانيا الصومال لتكون مركزاً لسياستها إن حَدث ما يُثير القلاقل ويُهددّ مصالح بريطانيا في الشرق الإفريقي، وكثيرا ما استغلت بعض الأحداث مثل المَشاكل عام 1963م التي أحدثتها القبائل الصومالية عام التي تَسْكن كينيا التي ترغب في الانضمام للوطن الأم الصومال.

لا شك أن التَمددّ البريطاني في القرن الافريقي أكسبه عدداً من الفوائد التي وظفتها لصالحها ففي عام 1970م حَصلت على تأميم شركة الطيران الصومالية بنسبة 50%، كما أممت شركة التأمين والبنُوك وشركة المُنتجات البترولية والكهرباء وشركة السُكر. فضلاً عن ذلك استردادها للبنوك الإيطالية التي سيطر عليها الصومال بعد مرحلة جلاء إيطاليا عن الأراضي الصومالية، وأخص بالذكر بنك روما وبنك نابولي، كما سيطرت على البنوك الأجنبية المُتعلقة بالنَقدّ الذي كان يُعدّ العامل المُسيطر على الاستثمار والتجارة، وما أتبعته أمام كل ذلك هو سياسة مَحو كل ما يتعلق بالسيطرة الإيطالية وتاريخها الاقتصادي، وأبدلته بالمُقابل بسياسة الاحتكار الاقتصادي، خصوصاً للمزارع التي أُعدت لزراعة الموز (25).

ب ـ الولايات المتحدة الأمريكية:

لم يكن للولايات المتحدة الأمريكية أثر عسكري في القرن الإفريقي قبل مَطلع ثلاثينيات القرن التاسع عشر الميلادي ، لكن عَمدت منذ استقلالها على رَسم سياسة للسير على نهجها فمسار سياستها فتح أسواق جديدة في الساحل الشرقي الإفريقي وزنجبار بعد طَردّ البرتغاليين منها مع اتباع سياسة حُسن التَعامل وإقامة علاقات مع حكام هذه المناطق حَيثُ حاز حَاكم زنجبار السلطان سعيد بن سلطان على اهتما م السياسة الأمريكية ، كما أرادت ترسيخ وجودها على شواطئ الجزيرة العربية الجنوبية، وذلك لصلاحية موانيها في استقبال السفن الأمريكية، إضافة إلى خصائص أخرى منها المركز الذي تتوسطه هذه السواحل مع المناخ، فضلاً عن كونها مُستودعاً رئيساً لتجارة إفريقيا وآسيا لكونها نُقطة تَواصلْ ما بين الشرق والغرب. تلك خصائص تعتبر دافعاً لتوجه عُمان إلى أوغندا وأعالي الكونغو ووصولا حتى رأس الرجاء الصالح. كما أن هذه الخصائص أو بعض منها عَجّل بتوجه الدول صاحبة المَصالح السياسية والاستراتيجية والاقتصادية إلى هذه المناطق.

أما على المُستوى السياسي فإن الولايات المُتحدة الأمريكية عقدت سلسلة من المُعاهدات وذلك منذ عام 1823م جعلتها تَحصل على بعض الامتيازات، قابلها آنذاك انحصار نفوذ الدولة العُمانية ويُعدّ ذلك وجود فراغ سياسي

واقتصادي أفسح المَجال أمام التَدخل الخارجي الغربي الذي ترأسته بريطانيا وفرنسا اللذان تمكنا من عَقدّ اتفاق مع الدولة العُمانية ينص أحَدّ بنوده على استقلال الدولة العُمانية في ظاهرها بينما في باطنها سيطرة الدول الأجنبية على البلاد.

أما الوجود الأمريكي فقد اقتصر في القرن الإفريقي في بداية الأمر على المُساعدات التي تُقدمها إما عن طريق بعثتها الدّبلوماسية أوعن طريق المُنظمات التابعة لها والمَعنية بشأن الوجود الأمريكي في القرن الإفريقي، وقد تَمثلت تلك المُساعدات في تَمويل بعض المشاريع الاقتصادية ومنها ميناء كسمايو ، ومَعهدّ الإدارة بمقديشو وبعض مشاريع الري والكهرباء ، ولو أردنا الوصول إلى الذي شَجع الولايات المُتحدة الأمريكية ونَبهها على ضرورة وجودها في القرن الإفريقي رغم أن حُكومات الدول الإفريقية تُحاول المُحافظة على كيانها المُستقل وحَلّ مَشاكلها وفق مُنظمة الوحدة الإفريقية، لكن هناك بعض الدول الإقليمية مَثل السعودية التي ناهضت الوجود السوفيتي وأدركت خطورة وجوده خاصة بَعد تأسيسه لقاعدة بربرة البحرية المُطلة على خليج عَدّن ، عندها أدركت الولايات المُتحدة الأمريكية خُطورة الوجود السوفيتي ، مما حَتم عليها ضرورة مَنح القرن الإفريقي الأهمية الاستراتيجية مع الاعتماد على بعض الدول الإقليمية لكي تَلعب دورا بارزا سواء من ناحية الدَعّم أو من ناحية مُناهضة الوَجود السوفيتي، ونرى السعودية قد لبت النداء ونَجحت في إقناع الصومال ومُمانعتها للوَجودّ السوفيتي بل وانضمامها للمُعسكر الغربي وإنهاء علاقاتها والتزاماتها مع الاتحاد السوفيتي والمُعسكر الشرقي الاشتراكي مُقابل حصول الصومال على مُساعدات غير مُحدودة من الدولارات, كل تلك السياسات مَهدت بل مَنحت الفرصة للتدخل الأمريكي الفعلي للصومال والأسباب عديدة, وأذكر بعضاً منها:

1ـ التوجه الصومالي المُتسارع مع القناعة الكاملة بإقامة علاقات مع الولايات المُتحدة الأمريكية مُتعددة الأهداف وفي مجالات مُتعددة.

2ـ وجود مَصالح مُتعددة بين الدولتين وتحديداً الاستراتيجية من الجانب الأمريكي الذي بموجبه تَحصلت على بعض القواعد العسكرية أما الصومال فمسعاها الانتعاش الاقتصادي والحُصول على السّلاح لتَسليح الجيش الصومالي الأمر الذي ألزم الدولتين اتباع نَهج التقارب .

3ـ مُساندة الولايات المُتحدة الأمريكية للصومال في ضم أراضيه، وتحديداً الصومال الغربي.

لكن رغم هذا التقارب ـ إن صَحّ التعبير ـ الاندماج السياسي والمُخالف للمُتوقع فإن الوجود العَسكري في الأماكن الاستراتيجية بَعُموم القَرن الإفريقي ظَلّ بسيطاً ولم يتطور حتى في الأعوام الأُخرى ، وربما يَرجع ذلك إلى أن الولايات المُتحدة الأمريكية غير مُتَحمسة للقيام بأي عَملّ في القرن الإفريقي أو إثبات وجودها المُتحدي بسبب ضآلة الثروات الطبيعية بالصومال ، أيضاً التَقارب القوي مع الصومال ربما يُدّخلها في مُعاداة إثيوبيا الحلْيف القوي في المنطقة والذي يَتوافق معهُ من نواحِ عدة, سياسية كانت أم دينية وإن إثيوبيا على نفس التوجه الغربي كما حَصلت الولايات المُتحدة الأمريكية عام 1953م على اتفاقية الدَفاع المُشترك وهي اتفاقية سرية مُدتها خَمسة وعشرون عاماً, أفسحت المَجال للتَدخّل العَسكري الأمريكي وتَقديم السلاح والعتاد والتدريب وحصوله على قاعدة كافنيو المُؤجرة، أما سياسياً فقد مَنحها ذلك التَدْخل في تَوجيه الدولة الإثيوبية وتقديم المَشورة وتلك السياسة مَعروفة لدى الأمريكان باسم "نظام التحديث" التي أوقفتها إإان ثورة عامي 1974ـ 1975م . أما اعتمادها على إثيوبيا فنابع من ثقلها في القرن الإفريقي وفي مُنظمة الوحدة الإفريقية وفي الأوساط الدولية الغربية والعَربية، رغم أن اثيوبيا ترى في سياستها تجاه الاتحاد السوفيتي أنهُ يجب أن يُترك للغَرق في إفريقيا وقضاياه المُعقدة مُعبرة عن ذلك بأنهُ سوف يُطردّ كما طُردت الولايات المُتحدة الأمريكية من فيتنام عام 1977م.

أما أثناء الحَرب الباردة والصراع الأيديولوجي المحموم بالنزعة الاقتصادية فكل ذلك أنتج التَوسع لهذه الدول في المناطق التي أسْمُوها في كثير من المَواضع باسم المناطق الفارغة ومَلْء الفراغ نتيجة لجلاء الاستعمار القَديم عن القَرن الإفريقي مَطلّع ستينيات القَرن الماضي حينها ظهرت إلى حيز الوُجود نظرية ايزنهاور "ملء الفراغ" ، التي تَرعاها السياسة الأمريكية ، وكل ذلك أنتج التَمدّد العسكري والاقتصادي على حساب الدول الصغيرة ، كما أن ذلك

أوصل الدول الكبرى للتَصادم في كثير من الأحيان والمُسمى بالصراع ما بين "الرأسمالية والاشتراكية الشيوعية" التي لها مُمانعتها في التوجه الرأسمالي ناحية الشرق (26).

اعتمدت الولايات المُتحدة الأمريكية في جزء من سياستها تجاه القرن الإفريقي على العَدو الصهيوني ، فمثلاً في عَهْد الرئيس الأمريكي "دلاس" انصب عَملهُ واهتمامه على قَيام دولة في المنطقة تكون قوية وَمدعُومة وداعمة لسياسة الولايات المُتحدة في المَنطقة ، بَلّ إلى تَنفيذ سياستها ومُخططاتها الاستراتيجية في المنطقة ومُساهمتها الفاعلة للوقوف أمام الزحف الشيوعي (27)، كما نرى أن الدولة الصهيونية اعتمدت على الاهتمامات الأولية للسَياسة الأمريكية بالمنطقة في الوقوف أمام المَدّ الشيوعي ،هنا الخلاف لأن الصهيونية في فلسطين ترى أن الدول المُشاطئه هي من أولويات استراتيجيتها الخارجية وهى مُرتبطة ارتباطاً وثيقاً بسياستها الأمنية والعَسكرية بالمنطقة لأنها مُتخوفة من سيطرة أي دولة عربية أو إسلامية على المَضيق الرئيسي للبَحر الأحمر وهو باب المَندْب (28)، في حين الولايات المُتحدة الأمريكية تتَصيد الفرص

لإثبات وجودها في المَنطقة مُستغلة بعض الأحداث, وأخص بالذكر أحداث جُنوب السودان ، كما شجعت بعض الدول الإفريقية التي تَتميز بعلاقات قوية معها مثل : أوغندا وإثيوبيا وإريتريا بُغية التَدْخل في صراع جنوب السودان ودَعّم حَركة التَمردّ التي يقودها "جون قرنق" ، وتللك السياسة لها أكثر من نتيجة وأبرزها التأثير على السودان ومَصر في وقت واحد؛ من ناحية التَجاوب مع الدولة الصهيونية وإقامة عَلاقات مَعها (29)، بل إن الولايات المُتحدة الأمريكية ترغب في إشراك الدولة الصهيونية في سياسة المَنطقة؛ بل ونقلها إلى قيادة المنطقة وهو ما تراهُ ضرورة يَجب أن يَكون بالفَعّل ، ويُعد هذا تَغييراً في قواعد اللُعبة وتَسهيلاً الحُصول على المَعلومات وتبادلها بينهُما, خصوصاً المَعلومات الاستخباراتية كذلك؛ المُجاهرة بالأعمال التي تَقوم بها دولة الكَيان الصهيوني للرَفعْ من قُدراتها المَعنوية ، ويُعدّ هذا أسلوب تَخويفا للدول العربية لدفعْها للتَطبيع والتَعامل الاقتصادي والسَياسي والدُخول بَسلاسة في عَلاقات مُتنوعة مع الدَول العربية ـ التي فشلت في تحقيق كُتلة عَربية ضَدّ الاتحاد السوفيتي ـ هنا تصل الولايات المُتحدة الأمريكية إلى تَحقيق فكرة نَزعّ المَخاوف عن الكيان الصهيوني ، تَلك السياسة الداعمة للسياسات الصهيونية تَحصلت من خلالها على الاستثمار الزراعي في القَرنْ الإفريقي ـ للباحث دراسة على الاستثمار الصهيوني في القَرن الإفَريقي وهي في طور الإعداد ـ من هذه الناحية استخدمت الدَول الاستعمارية عُموماً والولايات المُتحدة الأمريكية خُصوصاً في العَديدّ من الأراضي الإفريقية مع التَركيز على أراضي القَرنْ الإفريقي حَيثُ اشترت مَساحات شاسعة وهيأتها مَزارع لإنتاج عدد من أنواع الخُضروات والفواكه والحُبوب خاصة في دولة إثيوبيا ، لكن من الواضح أن السياسة الأمريكية مُتقلبة فنراها تَخرج مرة بوتيرة التَحدّي ، وتارة تختفي مع إصابتها بالفُتور. ويُعدّ هذا في نظر الساسة الأمريكان نوعاً من التكتيك المَبنْي في الغَالب على المَصالح الاقتصادية والسياسية والعسكرية التي تُراعي فيها الأهمية الاستراتيجية رغم الاختلاف في الكَمْ والوُجود الضَخم, فإن الجوهر واحد ويَجب مُراقبة الوضع بما تتمتع به من أجهزة وأقمار صناعيه تُمكنها من سرعة الوجود من أجل الرَدعّ . وقد نجحت الولايات المُتحدة الأمريكية في الحصول على إنشاء قاعدة كاجنيو بالقَربْ من أسمرة العاصمة الإرتيرية, عام 1953م, والتي تُعتبر أكبر قاعده أمريكية للاتصالات خارج أراضيها آنذاك مُهمتها رَصدّ ومُراقبة حركة المَلاّحة في المُحيط الهندي وخليج عَدّن وبَحر العرب والخليج العربي والبحر الأحمر, كما وضَعت نقاط ارتكاز وإثبات الحُضور الدائم بحصولها على قواعد أخرى مثل جزيرة دييجو التي تُعدّ أكبر قاعدة أمريكية في المُحيط الهندي وقاعدة جزيرة مصيرة المُقابلة لسَاحل عُمان وميناء مَطرة العُماني , وميناء مومباسا ومطار ننيوكي في كينيا وفي جزيرة ماهية أحد جزر سَيشيل ومَحطة رادار في جزيرة دَهلّك , هذا التَوسع هدف إلى إحاطة المنطقة بمجموعة من القواعد للوقوف بفاعلية أمام التَجمع الأوروبي والسوفيتي ـ الروسي ـ حفاظاً على استراتيجيتها العسكرية والاقتصادية التي تَرى في وجودها ضرورة قصوى ؛ لذا نراها قد تفننت في مُسمَيات القوة العسكرية بالمَنطقة فأنشأت قوة التَدْخل السَريع التي خُصصت لدول الخليج العربي والبحر الأحمر تَحت القيادة الأمريكية, فضلاً عن وُجود قواعد مُتعددة بدول الخليج العربي كل هذا الوجود ترافقه الأساطيل الدائمة والعائمة بمياه منطقة الخليج العربي. فالمُخطط السياسي الأمريكي وضَع المنطقة ضَمنْ حَلقات الصراع الدولي ما بين الشرق والغرب دون الاهتمام بمطالب شُعوب المَنطقة.

أما السياسة المُعلنة في أنها فَضلت أن أي مسألة تَخص القرن الإفريقي فيجب أن تُطرح في أروقة الأمم المُتحدة, خاصة المُتعلقة بالمناطق الاستراتيجية؛ لدَفْع الضَرر بالمصالح الاقتصادية للدول الأخرى ، لكن حُججها تنوعت لفرض وجودها المُستمر, وأخص منها حماية التجارة العالمية وخطوطها من عمليات القرصنة, ومُحاربة الإسلام الأصولي وهي ادعاءات مُفتعلة, القَصْد منها تَدويل منطقة القَرن الإفريقي والبحر الأحمر الذي ترغب في أن يكون بحراً مَفتوحاً بلا قيود ولا شروط ، ويُعدّ هذا التوجه مُخالفاً لكافة الأعراف والقوانين الدولية بل هو تنفيذ لمَبادي رؤساء الولايات المُتحدة الأمريكية ابتداءً من مبدأ "ديكسون" عام 1969م, ومبدأ "جيمي كارتر" عام 1976م, ومبدأ "بوش الأب" عام 1990م ومبدأ "ريجان" والقَصدّ من ذلك نجمله في الآتي :

1- ضمان عدم وقوع البحر الأحمر تحت سيطرة أي دولة أو قوة مُعادية .

2- استمرار تأمين طرق المواصلات البحرية لدعم الدولة الصهيونية خاصة أثناء الأزمات.

3- ضَمانْ تَدفق النفط من الشرق إلى الغرب عبر البحر الأحمر وبحرية وسَلاسة .

ج - الاتحاد السوفيتي:

اهتم الاتحاد السوفيتي بالقرن الإفريقي وعُموم شرق إفريقيا مَنذُ افتتاح قناة السويس عام1869م، كما وجه اهتمامها بالتبشير بالكنيسة الأرثوذكسية في شرق إفريقيا خاصة في إثيوبيا التي وضعت الأساس للوُجود السوفيتي فيها , حتى أنها قامت بطباعة المَطبوعات المُتعَلقة بإثيوبيا مع توافد أعداد من وفود السوفييت إلى إثيوبيا , ومَثلما هُناك نَجاح هُناك بَعض الإخفاقات التي مني بها الاتحاد السوفيتي في سياسته التَوسعية التي يَسعى من خلالها لتأسيس قواعد في المَياه الدافئة عسكرية واقتصاديه, وايجاد حلفاء لهُ, وتَوسيع قَاعدتهُ الشيوعية ، إلا أنهُ لم يتمكن في بداية الأمر من ذلك لأسباب منها صدامه مع اليابان حيث مُني بَهزيمتهُ أمام اليَابان عام 1904م, كذلك خُروجه المُبكر من الحَرب العالمية الأولى نتيجة للأحداث التي شَهدها إثر الثورة البلشفية عام 1917م ولكنّ الوَضْع السَياسي للاتحاد السوفيتي تغير أثناء الحرب العالمية الثانية حيثُ وجَدّ نفسه مُجبرا على الدخول في المَعركة خاصة بَعدّ تَهديد ألمانيا للاتحاد السوفيتي ، لكن دخوله ليس كدولة استعمارية بل المُشاركة من أجل إسقاط النازية في المانيا وتأمين حُدودْه , ومُحاربة الدول الغربية الاستعمارية التي كانت تُعارض الوُجودْ السوفيتي في القَرنْ الإفريقي مَما فرض عليه عام 1919م بيع سفارته وجميع أملاكها وتَسديدّ ديونها داخل إثيوبيا التي لم تَسمح لها بالعَودْة بعد أن أعلن الاتحاد السوفيتي عن نهجه الاشتراكي (30)، أيضاً لإثبات وُجوده بالمناطق الاستراتيجية خصوصاً بعد أن دخل مع الغرب في حرب والتي عُرفت بالحَرب الباردة التي قادت الدول المُتصَارعة إلى التَسابق على التَسلّح وإلى صَراع سياسي واستراتيجي ومنهُ التَسلّح في الفضاء المَعروف بحرب النُجوم التي طَالْت لعُقودَ من الزمن. وعلى إثر ذلك حَاز القَرن الإفريقي على الاهَتمام السياسي والاستراتيجي من قبل الاتحاد السوفيتي خُصوصاً بَعدّ أن تَقلّدت بعض حُكومات القَرن الإفريقي الأيديولوجية الاشتراكية واتخذتها مَنهجاً سياسياً واقتصادياً كما تَشكلت نُخبة مَن المُفكرين السَياسيين وكانت وجهتهم الاتحاد السوفيتي إيماناً منهم بهذا التَوجه ، وقد التحق للدراسة بالعَلوم العَسكرية عَددّ من النُخبَ ، وقد برزت بعض الشخصيات الصومالية وأخص بالذكر منهم : "محمد علي سماتار" الذي نَبذْ الرأسمالية وفكرة الانتماء إليها باعتبارها تضطهد البشر وتَسلب حُقوقه ولا تساوي بينهم ايضاً كان هُناك دور خفي للمُخابرات العسكرية السوفيتية في اختيار بعض الشخصيات وتزكيتهم, وترأس بعض مَنهم مكتب الحزب السياسي الصومالي الشيوعي الذي اَتمدّ في هيكله على الأحزاب الشيوعية السوفيتية من حيث التوزيع الهَرمي وطريقة الانضمام للحَزب ، وهذا النظام لم يَكن مُتبعاً في الأحزاب الصومالية القديمة كما أن الحزب الشيوعي الصومالي لا يؤمن بالنَطاق الجغرافي أو التقسيم الإداري أو الطبقي وقد تَعامل السوفييت معها عام 1960م أي بعد الاستقلال على أساس أن الصومال دولة صديقة ووصل الأمر إلى تكليف الاتحاد السوفيتي بإعادة بناء القوات العسكرية الصومالية وتطويرها عام 1964م ، أي بعد هزيمة إثيوبيا مكنت هذه الإجراءات الاتحاد السوفيتي من الوجود على الضفة الشرقية للبحر الأحمر التي أسس بها ميناء الحديدة كما أسس قاعدة عسكرية بالساحل اليمني, واحتفظ بمَخزُون عسكري في هذه الدول, خاصة سَلاّح الجَو الذي وُجد في اليَمنْ وإثيوبيا ، كُل هذه الإجراءات مَكنتهُ مَن إعادة فتح سفاراته بالقَرنْ الإفريقي التي فَقدتها لظُروف مَالية أو خلافية مع دول أجنبية منها إيطاليا وفرنسا وبريطانيا، فمثلاً تَعثّر الوجود

السوفيتي في إثيوبيا منذ أن غادرت البعثة الدبلوماسية عام 1919م وبالرغم من محاولات السوفييت العودة, فإنّ إثيوبيا لم تَمنحهم حَقْ العَودة لظروف عَديدة منها التخوف مَن المَدّ الأيديولوجي الاشتراكي وظروف سياسية أُخرى منها التَخوف من التأثير على علاقاته مع الدول الغربية الحليفة لإثيوبيا إلا أنهُ في عام 1944م ورغم ندرة الوجود السوفيتي والجَالية السوفيتية التي عَادّ وجودها بَعدّ مُعاداتها للثورة البَلشفية برَعْ هؤلاء في الوصول إلى مَناصب في الدولة الإثيوبية ففي عام 1935م اعتمد الامبراطور "هيلاسيلاسي" في حَربه مع إيطاليا على عَددّ منهم كما ترأس أحدهم مَنصب رئيس الحَرس مَرتبة رئيس الحرس الإمبراطوري. كذلك عَمل بعضهم في مَناصب بالدولة الإثيوبية وتَقرب عَدد منهم للإمبراطور لتقديم المُساعدة والمَشورة (31) .

أما في الفترة التي دخل فيها الصومال وإثيوبيا في الحَرب حول إقليم أوجادين حَدث تغيير في سياسة الاتحاد السوفيتي بالقرن الإفريقي حيث دَعْم إثيوبيا في حَربها مع الصومال, التي تَخلى عنها, بَلّ رافقها توجيه سياسي إعلامي ضد نظام الحُكم في الصومال؛ فرض عليها ذلك التوجه إلى الولايات المُتحدة الأمريكية ، هذا التَوجه يرجع إلى التشجيع السَعوُدي الذي يَرى من الواجب والأجَدّر الوقوف أمام الزَحف الشيوعي كما ترى في انضمام الصومال للمُعسكر الرأسمالي نصراً لسياستها الخارجية خُصوصاً بَعدّ تَدخل السُوفييت في بعض الدول الخليجية التي أعطت لنفسها الحَق في ذلك للاستفادة من عائدات النفط كما شَجعها على ذلك المَكانة التي تحظى بها في مصر والسودان (32)، بذلك نجح الاتحاد السوفيتي في التَقدّم في إثبات وُجوده بالمنطقة, ويعني هذا اقترابه من الاستراتيجية الأمريكية خُصوصاً في الخَليج العَربي والجزيرة العربية وحُصوله على تَسّهيلات وقواعد عَسكرية تَخدم المَصالح السوفيتية وسعيها لاستبدالها بالقواعد الأمريكية ، ونُلاحظ على إثر ذلك سَعي الدولتين إلى بناء القَواعد العَسكرية والسياسية والعَقائدية, مع الدَفْع بالأساطيل نحو البحر الأحمر والخليج العربي والمُحيط الهندي, واتخذت الدولتان وضع التَهيُئ أو الاستعداد لاستخدام الرَدّع العسكري المباشر ، لاشك أن هذا الوَضّع السياسي أسهم في إدخال الصومال في نطاق الاستراتيجية الغربية حيث حظي باهتمام الدول الغربية على أن لا يؤثر ذلك على علاقاتها مع إثيوبيا التي أطاحت بالوُجودّ الأمريكي بعد الثورة المَاركسية التي قادها "مانغستو هيلا مريام" في إثيوبيا رغم الجُهودّ التي بَذلتها في استمرار العلاقات وصلتها بأثيوبيا التي حَصلت على المُساعدة من الاتحاد السوفيتي في حَربها مع الصومال عام 1982م التي غيرت كفة النصر لصالح إثيوبيا ، فَضلاً عن وقوف الاتحاد السوفيتي مع الثورة الصومالية التي قامت لتغيير نظام الحُكم .

يطرح الباحث سؤالاً لماذا الوُجود السوفيتي المُلّح في القرن الإفريقي وسياسته المُتقلبة وتنقله على سواحل البحر الأحمر؟

من الجواب على هذا السؤال ما ذكرناه سابقا ومنه ما نذكره حالياً, وهو الاهتمام بوجوده يعني حُصوله على تَسهيلات بحرية وجوية في حالة أي نزاع مع الدَول الغربية ذلك يمنه فرصة التَدخّل في أي وقت مَما دفعهاإلى تعزيز وجوده العسكري باليَمن عام 1978م بحوالي عَشرين ألف خَبير عَسكري وأسلحة ثقيلة (33), كما يثير اهتمام السوفييت بوجودهم بجنوب اليمن لأثبات وجَودهم البحري(34) أيضا هذا الوجود مُهم لأنهُ يُمكنه من مُراقبة تَحركّ القوات الأمريكية وأنشطتها العَسكرية والسياسية والاقتصادية أو أي قوات للدول التي لها مَصلحه بالقَرنْ الإفريقي ويُركز ذلك النشاط على البحر الأحمر والمُحيط الهندي إضافة إلى الاحتفاظ بقوتها العسكرية وعَتادّها العسكري خاصة سَلاح الجَو ؛ أيضا عَملت دولة الاتحاد السفيتي على تكوين أنظمة حُكم مُوالية وبناء قاعدة تَضم أثيوبيا والصومال واليَمن الجنوبي ، وهذا يُمكنها من استمرار وُجودها العَسكري وحماية مَصالحها الاقتصادية ، لكن ذلك تَبددّ نتيجة لمُناصرة الاتحاد السوفيتي لإثيوبيا ضدّ القرار الذي أتخذهُ الصومال بغزو إثيوبيا ، كما يُمكنها ذلك في وقت من الأوقات إلى إلحاق هذه الدول أثناء الصَراع الضَرر بالأمن القومي السوفيتي، لذا نراها قد ألحقتها باتفاقيات للدَفاع المُشترك تَتضمن الحُصول على تَسهيلات بَحرية وجوية واستخدامها في حالة مُجابهة عَسكرية مع دول الغرب, في نَفس العَام قَدّم مُساعدات للجَبهة الشعبية لتَحرير إريتريا شَملت أسلحة ثَقيلة وقوة جوية مع تَدريب مُقاتليها البَالغ عَددهم مائة وعشرين ألف مقاتل ، أسَهمت تلك المُساعدات في دَحّر القوات الإثيوبية والسيطرة على المَواقع الاستراتيجية وعلى المُعسكرات الإثيوبية , هذا النصر الأريتيري يُعتبر مُتغيراً للصراع في القَرن الإفريقي وعلى إريتريا تَحديداً التي حَققت أهدافها الوطنية والديمقراطية .

في مَطلع سبعينيات القرن الماضي دخل القَرن الإفريقي في تحالفات جديدة غيرت من مجرى الأحداث السياسية ففي عام 1979م أُلغيت مُعاهدة الصَداقة بين الصومال والاتحاد السوفيتي، وقد سَبقها خُروج الخُبراء العسكريين السوفييت من الصومال عام 1978م، أنتج هذا التَغيير ظهور أحزاب سياسية كانت تَعمل مع السوفييت سراً ومنها جبهة الخَلاص الصومالية المُوالية والمُؤمنة بالفكر المَاركسي، هذا الأمر أنتج توقف حكومة "سياد بري" عن مُساعدة الثوار الصوماليين في الصومال الغربي الذي يُحارب إثيوبيا نيابة عن الحكومة الصومالية ؛ وقد استغلت الحكومة الإثيوبية ذلك الشقاق فتقربت من الثوار الصوماليين حتى وصَل الأمر إلى تَدريبهم وتَسليحهم ، وسَاهمت ايضاً في إدخالهم للأراضي الصُومالية للقَيام بأعمال التَخريب لأجل إضعاف قوة الجيش الصُومالي وإهدار إمكانياته العسكرية ، كما استخدمت ذلك أمام الراي العَام الإفريقي والعَالمي وتوجيه أنظاره إلى وجود مُعارضه صُومالية ، كما مَكّن ذلك الإجراء الحُكومة الإثيوبية من كشف عَناصر المُعارضة الصومالية وتَحديدّ أماكن وجودهم وحَصر إمكانياتهم خاصة بعد أن عين قائد المُستشارين العسكريين السوفييت سفيراً لدى أديس أبابا الذي احتاطت منه الصومال واعتبرته بَمثابة تَسريب مَعلومات للجَانب الإثيوبي عن قوة الجيش وأماكن الانتشار والإمكانيات العسكرية، عُموماً تَقلص دَور الاتحاد السوفيتي في القَرن الإفريقي وغَضّ السوفييت النظر عن ذلك الوجود بسبب تَوفر البدائل المُتمثلة في حُصولهم على تَسهيلات في الموانئ السَورية والمَصرية على البحر المتوسط مَنذُ مَطلعّ الستينيات، إلا أن هذا الوُجود هو الآخر قَصير الأمدّ بسبب الوُجود البريطاني على ضفتي قناة السويس قَبل حَرب عام 1967م وخلالها هذا الوُجود تَمكن من الوقوف أمام التَحدّيات العَسكرية والاقتصادية التي تُقدمها بريطانيا لدولة العَدو الصهيوني, كما قام الاتحاد السوفيتي بمُساندة حَركات التَحرر التي تُعارضها الولايات المُتحدة الأمريكية في مَطلعّ القَرن العَشرين ، وقد نَجحت في بعضها ومنها نَجاح الثورة الصُومالية عام 1969م ، كذلك الثورة السُودانية وفي اليَمنْ الشمالي والجنوبي وما سببهُ انقلاب السَلالّ المَدعُوم عَسكرياً وأيديولوجياً من جمال عبد الناصر ضَدّ حُكم الأئمة الزيديين عام 1962م ، ويعتبر هذا النجاح بَمثابة السياسة الخانقة للسياسات الغربية وتطويق للأنظمة الموالية للغرب خاصة بعد هزيمة الولايات المُتحدة الأمريكية في فَيتنام(35) ؛ كما أيّدَ الاتحاد السوفيتي القرار الصَادر من الأُمم المُتحدة القَاضي باستقلال إريتريا إلى جانب تَسعْ دول أُخرى , ويعني ذلك الوُقوف ضَدّ الوُجود الأمريكي في إريتريا ، لكن سُرعان ما غَيرت الأُمم المُتحدة قَرارها بنوع من التَلاّعب حيثُ أصدرت قرارها رقم 390 بتاريخ 1952/12/2م القاضي بوضع إريتريا تَحت الحُكم الإثيوبي ، وطَبعاً يُعدّ هذا القرار مُنافياً وخرقاً لميثاق الأُمم المُتحدة المَبني على احترام رغبة الشُعوب في تَقرير مصيرها ، واتخذ القرار بناءً على النشاط الدبلوماسي الذي لَعبهُ وزير الخارجية الأمريكي "جون فوستر دالاس" في جَلسات الأُمم المُتحدة لمَنح دولتهُ الشرعية القانونية في القَرن الإفريقي , مُعتمداً على مُبررات أن إريتريا مُرتبطة بإثيوبيا كما يُمثل هذا الحفاظ على المَصالح الاستراتيجية للولايات المُتحدة الأمريكية في حوض البحر الأحمر , ولاعتبارات تتعلق بالأمن والسلام في العَالم (36).

ظَلّ مَوقف الاتحاد السوفيتي يَحمل نوعاً من المُساعدة لكثير من الشعوب التي تَحمل التَوجه الاشتراكي وتحديداً إثيوبيا واليمن في المَحافل الدَولية وهَدف من ذلك تَنمية القاعدة الاقتصادية للاتحاد السوفيتي للاستفادة من مُنتجات اليَمن والقَرن الإفريقي من القطن والذهب ومَصادر الطاقة وسوقاً لسلاحها فَضلاً عن الوقوف أمام المَدّ الأمريكي الذي يَسعى لابتلاع المَنطقة والسيطرة على المَضايق والتَجارة التي تَمر عبرها ومواردها الأُخرى المُتمثلة في ضرائب العُبور والحَماية ، واعتبر الاتحاد السوفيتي ذلك تَهديداً للمَلاحة وخطوطها واتخذ السوفييت شعار حماية المنطقة من الانضمام للأحلاف ، كما حتم عليها إثبات وُجودها بالمَمَرات المائية ذات الطابع الاستراتيجي أُسوة بالدول الغربية وحُصوله على قاعدة في جزيرة دَهلّك التي وفَدتّ إليها القوات الجوية والبحرية السوفيتية واستخدمت القاعدة مركز للمُراقبة والاستطلاع .

د ـ فرنسا:

وجهت فرنسا أنظارها اتجاه الشرق أسوة ببريطانيا ورغبة في مُقاسمتها ذلك الوُجود ، خُصوصاً المواقع الاستراتيجية والاقتصادية ، وقد انكشف اهتمامها بالقَرن الإفريقي منذ عام 1830م ، وجذرت ذلك الوجود أثناء مُؤتمر بَرلين عام 1884ـ 1885م الذي حَددّ نفوذ الدول الاستعمارية داخل القارة الإفريقية واعتبرته هذه الدول

بَمثابة وَضع حَدّ للصَراع على القارة الإفريقية عُموماً، ومنحت فرنسا جزءا من أراضي الصومال وحَددتها بخط فاصل للأراضي التي مُنحت لبريطانيا الذي حَددّ بخط يَمر شمال مَدينة بهباس ومَدينة بياتيوي حتى مَدينة هَرر.

تخشى فرنسا الوُجود البريطاني في المُحيط الهندي وخَليج عَدنْ عند مَدخل البحر الأحمر الجنوبي الذي اتخذت منهُ قاعدة بَحرية عام 1840م سيطرت على جُزر مَضيق باب المَندّب, فرنسا لم يعجبها هذا العَمل ولم تقف مَكتوفة الأيدي مما دفعها إلى إرسال حَملات استكشافية إلى مَنطقة شرق افريقيا, أثمرت كَسبّ ثقة حاكم مَدينة شوا سهلاً سيلاسي الذي أرسل هَدايا إلى "فيليب" حاكم فرنسا, واعتبرت ذلك بَمثابة الخُطوة المُشجعة للقيام بخطوات أكثر فاعلية فأرسلت بعثة عام 1841م أوكلت لها مُهمة التَعرف على سواحل البحر الأحمر , وبَعد سلسلة من الرَحلات حَددّت فرنسا وجهتها بالسيطرة على مُصوْع بَعد حُصولها على مُعاهدة سياسية وتجارية مَنحت لفرنسا مَزايا كثيرة جَعلتها تَدخل القَرنْ الإفريقي بكل سُهولة , كما جَنت من ذلك الوجود أرباحاً طائلة مع تُجار الحَبشة التي شاركهم فيها حَاكم مدينة شوا, وسارعت فرنسا إلى غَرس وُجودها في هذه المَناطق لما فيه من فوائد اقتصادية وعَسكرية فَضلاً عن الاستفادة من الأحباش وما يَتمتعون به من صَلابة وقُدرة عَالية على القتال .

اعتمدت فرنسا في سَياستها مع المَناطق التَابعة لها في القَرن الإفريقي على عَقدّ سَلسلة من الاتفاقيات, ومنها اتفاقياتها مع إثيوبيا عام 1897م التي مَنحت لإثيوبيا السَيطرة على الأراضي التَابعة لفرنسا ، وبهذا تَقلصت الأراضي التَابعة لها في الصومال كما تَدفقت المُساعدات الفرنسية للحَبشة في فترة الأزمات وقد شَملت المَواد الغذائية والأسلحة الفرنسية.

والسؤال الذي يَطرح نَفسهُ لماذا قَامت فرنسا بَكُل هذا؟

اعتبر السَاسة الفرنسيُون أن ذَلك يُعدّ تَجسيداً للهَدّف الاستعماري المُشترك والمُتمثل في سيطرة الحَبشة على الصومال واتساع نطاق الإمبراطورية الإثيوبية حتى ولو كان على حَسابْ فرنسا التي قَلصت مَساحة الأرض التي تُسيطر عليها في الصومال ، ويُعدّ هذا المَبدأ تَنفيذاً للقَبول الأوروبي الذي تَم التوقيع عَليه في اتفاق عام 1906م (37) الذي جاء بَعدّ إخفاق فرنسا في حَملتها الاستعمارية لمَصر عام 1889م التي دَمرْ فيها الأسطول الفَرنسي في أبوقير من قَبل الأسطول البريطاني ، كما أفشلت بَريطانيا طُموح فرنسا في مَصر بَعدّ شَق قناة السويس حَيث بَادرت بريطانيا في السَيطرة على مَصر عام 1881م وحَرمان فرنسا من التَحكْم في البَوابة الشمالية للبَحر الأحمر، لذا تَحول الصَراع البريطاني الفرنسي تَجاه القَرنْ الإفريقي وتَحديداً للسَاحل الصومالي والإرتيري.

دَخلت فرنسا أثناء وُجودها في القَرن الإفريقي في صراع مع الدول التي تَرغب في الاستحواذ على مَنطقة القَرنْ الإفريقي خَاصة عَند وجودها على أرض جزيرة تَجاورة مع وُجود الأسطول الفرنسي في مَياه البَحر الأحمر والمُحيط الهندي ، وبَدأت تتهيأ للتَوغل في المَنطقة بَعد مُباشرتها إرسال قساوسة لإثيوبيا ، كما أن سياستها مَبنية على مُعاداة الدَول التي تُنافسها في استعمار إفريقيا ، وظَهر جلياً مع بريطانيا وكذلك الاتحاد السوفيتي الذي شَنت وسائل إعلامه الصَحفية حَملة ضَدّ فرنسا لكنها عَدّلت على هذا النَهج حتي لا يَفقد السُوفييت صَداقة فرنسا ، والعَودة إلى التَحالف الفرنسي مع الاتحاد السُوفيتي مع إظهار حُسن النَوايا تَجاه إفريقيا ، وقد بَرر السُوفييت للجَانب الفرنسي أن وُجودهم في إثيوبيا لا يَمسّ سيادة إثيوبيا وأنها جزء من إفريقيا سَياسياً وثَقافياً(38).

واصلت فَرنسا الاهتمام بالقَرن الإفريقي عن طَريق نشاطها الدؤوب الذي مَكنها من إقامة منشأة تجارية في كل من زَيلّع وبَربرة وفق دَراسات اقتصادية نتيجتها مَردُود اقتصادي ، كما أفادت التقارير أن هذه المَناطق تَفتقر إلى السَلاح مَما دَفع بفرنسا عام 1845م إلى إرسال حَملة عسكرية إلى أرض الحَبشة مُهمتها تَقديم دراسة سَياسية وتَجارية على الحَبشة وجَزيرة دَهلّك وزَيلعّ وبَربَرة وخَليج حَنفيلة الذي جَرت لأجله مُحادثات بشَأن التَنازل علية لفرنسا (39).

أما الافتراض الذي يُقدمه البَاحث أن فرنسا ليس لَدَيها الرغبة في السَيطرة على القَرنْ الإفريقي أو جزء منه فلماذا كل هذا الجُهدّ والوجود العَسكري المُتمثل في القاعدة الفرنسية في جيبوتي التي تَعتبر أكبر قَاعدة فرنسية في قارة إفريقيا, إضافة إلى الدَراسات التي تَقوم بها,؟ التَبرير الفرنسي هو السَعْي إلى إيجاد قاعدة لتزويد سُفنها بالفَحم

ولوازم أُخرى عَنْدَ إبحارها مَا بين الشَرق والغَرب ، وهذا مَا دَفعَ بها للحضور في مَدينة تَجاورة الحَبشية ذات المَذهب الكاثوليكي الأمر الذي جَعلها تَدفع بأساقفتها للتواصل مع النجاشي مَلكّ مَدينة تَجاورة الذي طَلب من فرنسا الدَخول طواعية تَحت حَمايتها عام 1858م. كما أن فرنسا بَررت هذا بالأعمال التي تقوم بها بريطانيا ضَدّ الحُكام والأهالي الذين اتهمتهم بَممُارسة تَجارة الرَقيق ، واتخذت ضَدهم إجراءات بمُصادرة أراضيهم وأملاكهم (40) قابلت فَرنسا في كُل الأحوال التَوسع البريطاني في القَرنْ الإفريقي باحتلال جيبوتي لاستغلالها قاعدة في إفريقيا الشرقية تَكون على ارتباط مع مُمتلكاتها في إفريقيا الغربية ، كذلك الوُقوف ضَدّ تكوين امبراطورية بريطانية تَمتدّ من رأس الرَجاء الصَالح حتى القَاهرة ؛ لاشَكْ أن تَلك الإجراءات الفرنسية في جيبوتي امَتعضت منها بريطانيا المَوجودة في السَاحل الشَرقي في ميناء عَدنّ باعتبارها أصبحت وجَهاً لوَجه مَع فرنسا .

الخَاتمـــــــة

يَعتقدْ كثير من الناس أن القَرن الإفريقي وما يَملكهُ من أهمية استراتيجية مثله مثل أي منطقة في العالم ذات الطابع البحري ، ورُبما بعض الباحثين والاستراتيجيين والسياسيين لم يُقنعهم ما تم إنجازه من بُحوث ودراسات وتقارير، وما تقوم به الدول ذات المَصلحة الاستراتيجية والاقتصادية هو تَضخيم لأجل السيطرة فقط، لكننا نَختلف مع هؤلاء بَسبب عظمة هذه المَنطقة من نواحٍ مُتعددة الجوانب الاقتصادية والسَياسية التي تَضم الجانب العَسكري, حتى أنها غير راضية عن التَمددّ العَربي في شرق إفريقيا الذي يَعني لهم التحام العرب والأفارقة الذي ظهر في مُنتصف القَرن العشرين عندما نضجت القوى العربية والإفريقية في زمن مُتقارب للقيام بثورات التَحرر الوطني ضدّ المُستعمر الأجنبي الذي انحسر وسَحب جيوشه من الأراضي التي قال عنها يوماً أرض بلاء صَاحب، وأنهت كل الاتفاقيات والمُعاهدات غير المُتكافئة التي جلبت الفقر والعَوزْ والجَهلْ والصراعات بين أبنائه .

مَنطقة القَرن الإفريقي تُمثل الميزاب الذي تتغذى منه القارة الأوروبية والأمريكية حيثُ تمر عبره تجارة الشرق وما تَحملهُ من مواد خَامْ، خاصة النفط الذي يوجد بوفرة في دول الخليج العربي والجزيرة العربية , والدول الاستعمارية حَرصت كُل الحرص على وجودها في مَنطقة القَرن الإفريقي لحماية مَصالحها الاقتصادية والاستراتيجية رغم التَقدم التقني في المُواصلات المُتعددة البحرية والجوية، وأي وُجود يُهددّ تَلك المَصالح سوف يُقابل بالرَدعّ العَسكري , بل وهَددت بأن أي خَلل في المنظومة الاستراتيجية العالمية سوف يؤدي إلى حرب عالمية ثالثة، أو حرب إقليمية أو مَحلية أو قيام الدول التي لها مَصلحة بَضربة خاطفة ومُحددة لمُن يُهددّ هذه المَناطق , لذا نرى أن القرن الإفريقي تَحمل العَبء الأكبر من الصَراع الدولي حتى الوقت الحَاضر, كذلك قيام بعض دُول المَنطقة وتَحديداً الدول العربية في مُحاولة لتَعريبْ مَنطقة البحر الأحمر، لكن الدول الغربية الاستعمارية في المُقابل سَعت إلى تَحويل مَمراته ومَضايقه والبحر الأحمر عُموماً بما يحوي من مَضايق وجُزر إلى مَياه دولية.

لاشك أن الصراع الدولي الاستعماري خَلف وراءهُ رقعهة من الأرض المُتداخلة، دون مُراعاة للانتشار الديمُوغرافي الذي يَحمل صفات عرقية لكثير من القبائل، وأصبح النزاع بين دُوله فيما بَعدْ حَول وحدة الأرض باعتبارها وحدة وطنية، وقد اتخذتها بعض دول القَرن الإفريقي شعاراً لها , ومَبادئ لا يُمكن الحَيادّ عنها مع مُطالبتها في المَحافل الدولية بَحق تَقرير المَصير ، وهي المَبادئ التي تُنادي بها جَميع الدول، والحُصول على الاستقلال يُمثل الحفاظ على المَوروث الثقافي الذي هو جزء لا يتجزأ من سَيادة الدولة.

اختلفت سَياسة التَعامل للدَول الاستعمارية حَسب مَصالحها مع دول القَرن الإفريقي؛ لذا نَراها تَستعمل سياسة بَث ودَعْم النزاعات بين دول القَرن، وخلق النزاعات التي تُسهل لها الوجود بحُجج كثيرة، منها المُحافظة على الاستقرار لضَمان مَصالحها وتأمين طُرق المواصلات البَحرية، وبمُوجب هذه السياسة حَصلْت على مَنافع خاصة تَلك المُتعلقة بتأميم بَعض الشركات مَثل شركة الطيران والمُشتقات النفطية والبنوك والمُنتجات الزراعية الرائجة عالميًا، سَاعدها في هذا الجانب عَدْم التَفاهم وعَدْم إيجاد الحُلول بين دول القَرن الإفريقي مما أدي إلي استمرار الصراعات،، وذلك يقتضي يُعني وُجود سوق للأسلحة التي تَتَحجج بأنها تُساعد المُقاتلين لنَيل استقلالهم, لكنها دائما تَنحاز لدولة إثيوبيا، وما ذُكر سابقاً يُعطينا المُبرر في توجيه الاتهام لهذه الدول التي تُشجع الدولة الإثيوبية على التَوسع, ووقوفها حتى في المَحافل الدولية إلى جانبها مُستندة إلي بعض المُعاهدات التي عَقدتها الدول الاستعمارية أثناء تَقسيمها للقَرن الإفريقي

زمن الحقبة الاستعمارية، وقد الزمت بها مُنظمة الوحَدة الأفريقية، واعتبرت الخُروج عنها بَمثابة التَعدْي على المَواثيق والأعراف الدولية.

سبب ذلك إخفاقات سياسية واقتصادية لمُنظمة الوحدة الإفريقية التي لم تتَمكن من العُبور بَعُموم إفريقيا نحو تَسوية لمَشاكلها الاقتصادية والسياسية وتَسوية النزاعات وايجاد حلول لها، وهي تَشتدّ عندما تَمتنعْ الدول الغربية المَانحة للمُساعدات عن تَقديم الدَعم أثناء الأزمات ، وأدّت تلك السياسة ع إلى مَولدْ الاتحاد الإفريقي عام 1999م، الذي سَعي لمُعالجة قَضايا القارة الإفريقية والمُحافظة مَواردها وإمكاناتها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، تَمشياً مع ظاهرة العَولمْة دُون الخُروج عن إطار ميثاق مُنظمة الوحدة الإفريقية.

سَعت الدول الغربية عُموماً إلي جَعل البحر الأحمر بجميع مُكوناته البحرية، من مَضايق وجُزر وسَواحل، ومناطق دولية غير تَابعة لسيادة أي دولة حتى الإفريقية منها , واعتبرت غير ذلك تهديداً لأمن الطُرق التجارية البَحرية داخل المَمَر المائي للبحر الأحمر، ويُشكل تَهديداً لأمن الدولة الصهيونية، مَمَا دَفع بالولايات المُتحدة الأمريكية التي تدعي حَماية المَناطق الاستراتيجية إلى الحضور الدَائم في القَرن الإفريقي بَصُحبة حُلفائها من الدول الغربية.

رُغم الجُهودْ الأمريكية المَبذُولة سَياسياً وعَسكرياً فقد فَشلت الولايات المُتحدة الأمريكية وحُلفاؤها الغَربيُون في تَكوين كُتله مُوحدة في مَنطقة القَرن الأفريقي والعربي مُضادة للمَدّ السوفيتي وتَوسعه في المَنطقة, فَعدّلت من سياستها واستبدلت تلك الجُهود بوضع قاعدة ارتكاز في المَنطقة، وهي الدولة الصهيونية التي تَخدْم المَصالح الغربية في المَنطقة مُقابل دَعمها اللامَحدُود ، وقد جَعلتها تَتفوق على دول المَنطقة في النواحي السَياسية والعَسكرية والمَالية ، فَضلاً عن وجودها في جُزر قريبة من المَنطقة.

الهوامش والمَصادر والمَراجع :

1- مهدي عبد الملك غرسة ، وحدة شرق إفريقيا ـ دراسة سياسية اقتصادية , رسالة ماجستير غير منشورة, كلية التجارة ـ قسم العلوم السياسية , جامعة القاهرة , 1971م , ص100/99.
2- ضوء عبدالله النداوي، الاتحاد الإفريقي في تسوية المنازعات : دراسة الصومال، 2015م ص75.
3- جميل مصعب محمود ، الأمم المتحدة والصومال في المتغيرات الدولية الجديدة مجلة أم المعارك ــ بغداد , مركز أبحاث أم المعارك ,ع12-13, 1968م, ص91- 95 .
4-عبدالله هاني رجب عطا الله، تاريخ جمهورية الصومال الديمقراطية, 2011م , ص16.
5-علاء سالم ،الاطلاع على, الوجود الإسرائيلي في الصومال وإثيوبيا وإريتريا والقرن الإفريقي، الدراسات العربية للدراسات والنشر, ع66 , 1973م, ص89 .
6- جميل مصعب محمود ، مرجع سابق ، ص75.
7- محمد عثمان أبوبكر، الصراع بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي في القرن الإفريقي وموقف دول الجوار العربية منه 1974- 1977، رسالة دكتوراه ـ غير منشورة , معهد الدراسات الإفريقية ، جامعة القاهرة 20, ص25 .
8-أجلال محمود رأفت ـ إبراهيم أحمد نصرالدين ، القرن الإفريقي المتغيرات الداخلية والصراعات الدولية, دار النهضة العربية- مطبعة جامعة القاهرة, 1985م ، ص189.
9- إجلال محمود رأفت ـ إبراهيم أحمد نصر الدين ، مرجع سابق، ص60.
10ـ حسن إبراهيم سعد حسن ، السياسة الخارجية الإثيوبية تجاه دول القرن الإفريقي منذ عام 1991م, رسالة ماجستير ـ غير منشورة , جامعة القاهرة, 2001م, ص207.
11- بلقاسم رحماني ـ حرموش مدني ، الدور المصري في جنوب شبه الجزيرة العربية والشرق الافريقي ـ سلسلة تراث الحضارة (1) جامعة القاهرة , مؤسسة الاهرام للنشر والتوزيع.
12- بلقاسم رحماني ـ حرموش مدني, مرجع سابق، ص4.
13- محمود محارب ، اسرائيل والقرن الافريقي ـ العلاقات والتدخلات , سياسات عربية , المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, ع3 , يوليو 2013م, ص45- 46.
14- أحمد عبدالفتاح محمد عسكر، السياسة المصرية تجاه منطقة القرن الافريقي منذ عام 2011م ــ دراسة سياسة مصر تجاه كل من اثيوبيا واريتريا, رسالة ماجستير ـ غير منشوره ، كلية الدراسات الافريقية ـ جامعة القاهرة, 2019م, ص70.

15- محمد صبري, ، مصر في إفريقيا الشرقية هرر وزيلع وبربرة , مطبعة مصر ومكتبتها 1939م, ص44/ 73.
16- بهجت قريني ـ علي الدين هلال ـ جابر سعيد ، السياسات الخارجية العربية ـ مركز البحوث والدراسات السياسية ، جامعة القاهرة ، 1994م، ص 260-262.
17- بركات موسى الحوات ، قراءة جديدة في العلاقات السودانية المصرية, مكتبة مدبولي ـ عام 1997م ـ القاهرة, ص 105.
18- عبدالله سلطان ، البحر الأحمر والصراع العربي الإسرائيلي ـ التنافس بين استراتيجيتين مركز الوحدة العربية ـ بيروت, 1988م, ص218 .
19- حسن إبراهيم سعد حسن ، مرجع سابق, ص217 .
20ـ حوار الرئيس أسياس أفورقي ، مجلة السياسة الدولية المصرية, ع 190, المركز الإريتيري للدراسات الاستراتيجية, اكتوبر 2012م، ص30.
21- محمد عبد المؤمن محمد ، مصر والصراع حول القرن الإفريقي 1945 ـ 1981م ، دار الوثائق المصرية ، القاهرة 2011م, ص109.
22- أحمد عبد الفتاح محمد عسكر ، مرجع سابق, ص 74.
23- حمدي عبدالرحمن ، المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية : لدوافع والمسارات, قراءات إفريقية المنتدى الإسلامي, لمتون, ديسمبر2017م, ص216.
24- أيمن السيد عبد الوهاب ، الوكالة المصرية للشراكة : مدخل لتعزيز دبلوماسية التنمية, مجلة آفاق إفريقية, ع43 , الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد 2 ، 2015م, ص69.
25- عبدالله هاني رجب عطا الله ، مرجع سابق, ص12.
26- عماد البحراني, الإمبراطورية العمانية في عهد السلطان بن سعيد سلطان 1806ـ 1856م، سلسلة دراسات, ع2، وص77.
27- أحمد عبدالرحيم مصطفى, الولايات المتحدة والمشرق العربي, سلسلة صدرت في يناير 1978م, ص7.
28- عبد الناصر محمد مأمون عيسى, دور القوى الإقليمية غير العربية في القرن الإفريقي منذ مطلع الألفية الثالثة وانعكاساتها على المصالح العربية, رسالة ماجستيرـ غير منشورة ، كلية الدراسات الإفريقية العليا ـ قسم السياسة والاقتصاد, جامعة القاهرة ، 2020م, ص151.
29ـ بيركيت هايتي سيلاسي، مقدمات الصراع الدولي على القرن الإفريقي ترجمة ـ عفيف الرزاز, ط1, دار المثلث ـ بيروت / لبنان, 1980م, ص92.
30- محمد عثمان أبوبكر, مرجع سابق, ص36.
31- حمدي عبدالرحمن , المواقف الإفريقية من القضية الفلسطينية ـ الدوافع والمسارات قراءات إفريقية ، المنتدى الإسلامي, ديسمبر2017م, ص216.
32- محمد عثمان أبوبكر, مرجع سابق, ص36.
33- أجلال محمد رأفت ـ إبراهيم أحمد نصر الدين, مرجع سابق, ص15.
34- محمد عثمان أبوبكر, مرجع سابق, ص99.
35- المرجع السابق ،نفس الصفحة.
36- بيركيت هايتي سيلاسي , مقدمات الصراع على القرن الإفريقي مرجع سابق, ص124.
37ـ صلاح الدين حافظ صراع القوى العظمى حول القرن الإفريقي سلسلة عالم المعرفة 49 يناير 1978م ص51 .
38- محمد عثمان ابوبكر, مرجع سابق, ص28.
39- جلال يحيي محمد نصر مهنا , مشكلة القرن الإفريقي وقضية شعب الصومال دار المعارف 1981م ص 42 .
40- المرجع السابق , نفس الصفحة .